

المبحث الثاني

نحو صياغة إستراتيجية للإسلام العقلاني.. نزعة تكاملية

برغم تهافت طرحه النظرى الغائى عن "صدام الحضارات" يزخر الكتاب الأشهر لصامويل هانتجتون بعدد من الملاحظات الموحية. منها مثلا غياب دولة مركز تقود عالم الإسلام على منوال "الصين فى الحضارة الكونفوشوسية، والهند فى الحضارة الهندوسية، وروسيا فى الحضارة المسيحية الشرقية، والولايات المتحدة فى الحضارة الغربية" حيث تتنافس دول ست أساسية على هذه القيادة وهى "إندونيسيا ومصر وإيران وباكستان والسعودية وتركيا" مسن دون أن تتمكن إحداها على تحقيق إجماع حول قيادتها لوجود قصورات متباينة لدى كل منها:

فإندونيسيا رغم حجمها السكانى الكبير، ونموها الإقتصادى المشهود، تبقى دولة طرفية بحكم موقعها الجغرافى البعيد عن قلب العالم الإسلامى، فضلا عن أن سكانها خليط منوع من جنوب شرق آسيا، وثقافتها بمثابة تشكيل مسن أصول ومؤثرات عدة إسلامية وهندوسية وصينية ومسيحية.

وباكستان هى الأخرى تحوز الحجم الجغرافى المناسب، والتعداد السكانى الكبير فضلا عن القدرة العسكرية الكبيرة وعلى رأسها السلاح النووى، غير أنها طرفية نسبيا قياسا الى القلب العربى للإسلام، وفقيرة الى حد كبير، ناهيك عن كونها منقسمة إثنيا وتعانى من عدم الإستقرار السياسى.

وإيران كذلك تحوز كتلة حيوية متميزة على صعيد الحجم الجغرافى والتعداد السكانى، فضلا عن موقعها المركزى فى الشرق الأوسط، وثرائها النفطى الكبير، غير أنها شيعية بينما ٩٠% من المسلمين ينتمون الى المذهب السنى، كما أن لغتها محلية لا تحوز شعبية اللغة العربية فى عالم الإسلام.

مدخل: ضد منطق
هانتجتون .. التكتل من
أجل التعايش

وتركيا يتوفر لها الحجم والموقع الجغرافى المناسبين، والبنية السكانية الجيدة، فضلا عن مستوى النمو الإقتصادى المتوسط، والتماسك الوطنى والتقاليد العسكرية العريقة، ولكن موطن قصورها يكمن فى إستمرار تعريفها لنفسها كدولة علمانية، وتوجهها الغربى الواضح برغم بروز صحوة إسلامية معتدلة.

وأما السعودية فهى مهبط الإسلام، وكعبة المسلمين ما يمنحها نفوذا روحيا هائلا، ولديها أعلى احتياطات للنفط فى العالم ما يمنحها نفوذا ماليا كبيرا، غير أنها تعاني من عجز ديمغرافى يجعلها معتمدة أمنيا على الغرب، كما أن مذهبها الدينى المتشدد، وتقاليدها الإجتماعية المحافظة لا يجعلانها النموذج الأكثر جاذبية لعالم الإسلام المتنوع.

وآخرا مصر التى تملك الموقع الجغرافى المركزى فى الشرق الأوسط، والكتلة الحيوية المتميزة على أصعدة الأرض والسكان، والقدرة العسكرية المناسبة، فضلا عن حيازتها للأزهر وهو المؤسسة القائدة فى التعليم الدينى، ولكنها فقيرة تعتمد إقتصاديا على الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية التى يسيطر عليها الغرب.

وتتصور هنا أن القصور يبدو بنويوا مانعا لدى دول أربع وهى إندونيسيا، وباكستان، والسعودية، وإيران. وفى المقابل يبقى ظرفيا طارئا لدى دولتين تعانيا من قيود قابلة للحلحلة وهما مصر لو نهضت إقتصاديا، وتركيا لو أرادت سياسيا.

غير أن الضغط الأمريكى الشديد على القلب العربى للإسلام منذ ١١ سبتمبر وما يثيره من احتمالات الفوضى والتفكيك العرقى والطائفى، وكذا ردود الفعل المضادة من حركات التطرف الدينى وما تمارسه من فوضى الإرهاب العدمى منذ إحتلال العراق، إنما يفجران مسألة القيادة ويجعلان منها أولوية قصوى لا تنتظر فراغ تركيا من مهمة إعادة إكتشاف نفسها، أو مصر من عملية إعادة بناء ذاتها.

وهنا تكمن حيثيات دعوتنا السى تشكيل "كتلة مركزية" لملء الفراغ الإستراتيجى العربى، وصياغة حس إتجاه عقلانى حول قضايا العالم العربى/الإسلامى إنطلاقا من قناعة أساسية وهى أن عجز نظم الحكم الوطنية عن دفع

المظالم الغربية فرادى، وعن تكريس نوع من التكتل فيما بينها إنما يترك فراغا هائلا يسمح لجماعات العنف بالحركة والتمدد تحت زعم ممارسة الجهاد ضد المظالم الغربية، ما يشوه وجه الإسلام ويورط مجتمعاتنا فى صراعات حادة مع الغرب، ومن ثم فلن يتم الخلاص من العنف إلا بصءء هذا الفراغ عبر مشروعات تنهيض وطنى، وتكتل إقليمى تتجاوز حديث العادة الثقافية عن "التعايش الحضارى" الى صياغة منظومة إستراتيجية تحرس هذا التعايش.

هذه الكتلة "المركزية" لا بد وأن تركز على العوامل الهيكلية التى صاغت ما نسميه بـ "الذكاء التاريخى لجغرافية الإسلام السياسية". فهذا الذكاء هو الذى شكل "الدولة العربية الكبرى" التى تمكنت بإلهام العقيدة الإسلامية من الهيمنة على أغلب الإمتداد الإمبراطورى الرومانى فى العالم القديم بعد إندحار روما الغربية وإسلام فارس، وإنزواء الإمبراطورية الرومانية الشرقية حول بيزنطة، حيث تحرك مركز قيادتها تاريخيا من المدينة المنورة، الى دمشق، الى بغداد ثم القاهرة، ولنحو ثمانية قرون مثلت الموجة الأولى لهيمنة الإسلام على جغرافية العصور الوسطى.

- وهو الذى مكن الدولة العثمانية، عبر التقاليد العسكرية العريقة للعناصر التركى، من فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣ ووراثة الدولة العربية وتدشين الموجة الثانية لهيمنة الإسلام التى إمتدت لنحو القرنين وربع القرن حتى حصار فيينا عام ١٦٨٢م، وإن بروح عسكرية أكبر، وعطاء معرفى أقل جعلها تتآكل تدريجيا حتى كان سقوطها المحتوم مع الحرب العالمية الأولى بعد رحلة طويلة من الركود حملت فيها لقب "رجل أوروبا المريض".

- كما مكن إيران، بكتلتها الحيوية الكبيرة وتقاليد الحضارية العريقة، من لعب دور القطب المعارض داخل الحضارة الإسلامية، فى مواجهة المركز العثمانى السنى وخاصة فى العهد الصفوى "١٥٠٢ - ١٧٣٦" الذى شهد تشيعها الرسمى. وقد دارت أغلب صراعات الجانبين حول العراق وولاياته الثلاث التى كانت أقرب لكونفيدرالية متماسكة إسميا تحت التاج العثمانى ولكنها مستقلة فعليا وخاضعة للنفوذ الإيرانى بأكثر من شكل، وفى أكثر من لحظة تاريخية وحتى عقد معاهدتى: ["أرضروم" الأولى عام ١٨٢٣ التى أكدت على حرية الإيرانيين فى زيارة الأماكن المقدسة بالنجف وكربلاء فى العراق، وفى

أداء فريضة الحج الى الحجاز. ثم أضرروم الثانية عام ١٨٣٧ والتي منحت لإيران السيطرة على مدينة المحمرة ضمن إقليم عربستان، وإحتفظت للعراق بمدينة السليمانية^١.

- وفي الوقت نفسه حرم "القوة المغولية" التي هيمنت على آسيا الوسطى فى القرن الثاني عشر الميلادي، وتمكنت في الثالث عشر من إجتياح الدولة العربية وإسقاط الخلافة في بغداد، من ترسيخ بؤرة قيادة نافذة تاريخيا. ورغم أن المغول إعتنقوا الإسلام بعد هزيمتهم في مصر وأخذوه معهم الى شبه القارة الهندية والى تخوم الصين، فقد تجاوزهم التاريخ نظرا لبنيتهم الإجتماعية الرعوية، وعجزهم عن الإبداع المعرفى ومن ثم العطاء الحضارى.

وبتأمل هذا التاريخ نجده تحرك فى فضاء إستراتيجى لسنة مراكز كبرى معاصرة، خمسة منها بمثابة حضارات قديمة تجددت أو أعادت إكتشاف نفسها فى إطار الإسلام. والمتصور أن لا تخرج حدود الكتلة الإستراتيجية المطلوبة عن هذا الفضاء الذى يلتئم حول نواه مركزية عربية "السعودية وسوريا والعراق ومصر" صاحب الخبرات العديدة الناجحة فى صياغة وتنمية حس اتجاة قومي تجاة القضايا الكبرى.

هذه الكتلة المركزية يتوجب عليها أن تصوغ تحالفا/ علاقة عضويا راسخا مع "إيران" كشريك حضارى، وجار جغرافى يشارك العالم العربى مخاوفه من تحالف الصهيونية المسيحية مع اليمين الأمريكى المحافظ ضد المنطقة، وذلك عبر أى صيغة من الصيغ الممكنة.

على أن يرتبط التحالف العربى - الإيرانى بدوره مع تركيا بألية تنسيق دائمة، لأهمية دورها فى التعاطى مع قضية الوجود الكردى وهى إحدى أبرز القضايا المتفجرة فى المنطقة، ولجاذبية نظامها السياسى وموقعها اللذان يجعلان منها جسرا الى الغرب.

هذه الكتلة، والتي تمثل تحالفا سنيا - شيعيا يمثل كل المسلمين، ربما تكون الطريق الأمثل لإعادة صياغة دور الإسلام فى النظام العالمى باعتباره ذلك الإطار الحضارى الذى يستوعب حياة ربع البشرية أو أقل قليلا، ونحو ١٥%

^١ - فهمى هويدى، العرب وإيران .. وهم الصراع وهم الإفتاق، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

من جغرافية العالم بما تحتويه من تناقضات إستراتيجية حادة، ومشكلات سياسية مزمنة، وإحتقانات ثقافية عميقة:

- فعلى المستوى الإستراتيجي تبدو هي الأكثر تأهيلاً لإستعادة العراق من خلال حوار جاد مع الولايات المتحدة، لأنها الأكثر قدرة على تحمل الإلتزامات المطلوبة لإعادة تأهيله، وأطرافها "الخمس" هم الفاعلين الحقيقيين فى الشأن العراقى، فهم إما يحوزون مصالح يدور حولها صراع داخله، أو يملكون أوراقاً للتأثير فى مواقف المتصارعين، أو حتى أدواراً مهمة فى منح الشرعية القومية لعملية إعادة التأهيل برمتها.

كما تبدو الأكثر قدرة على حلحلة الأزمة النووية لأن خبرة "العمل المشترك البناء" بين إيران والولايات المتحدة فى العراق سوف تزيل الكثير من سوء الفهم، وتمد جسور الثقة بين الطرفين المتصارعين. فإذا كانت إيران تتشدد إزاء الولايات المتحدة وتسعى لإمتلاك سلاح نووى طلباً للإحترام، فلأن الأخيرة تحاصرها وتتعامل معها بخطرسة تثير رغبتها فى التحدى، وإذا كانت الولايات المتحدة لا تبدى إحتراماً كافياً للنظام الحاكم فى إيران فلأنها تعتقد فى عزله وهو نهج سوف تكتشف نزقه بوضوح التضامن العربى معها فى طلب الإحترام القومى، وفى حفظ الكرامة القومية.

- وعلى المستوى السياسى ربما كانت هي الأنسب كمدخل لحل الصراع العربى - الإسرائيلى إذ يؤدى تفكيك الإحتقان حول العراق والمشكلة النووية بالضرورة الى عقلنة الدور الإيرانى وتصفية إحتقانات الأزمة السورية - اللبنانية، والكشف عن ضعف حاجة الولايات المتحدة لإسرائيل وتعرية دورها الإقليمى المضاد دوماً لحركة التفاعل التلقائى فى المنطقة ما قد يدفعها للضغط عليها نحو تسوية سلمية عادلة. وعلى الأقل تستطيع هذه الشراكة كسر الحصار الجارى لعدد من الدول العربية من خلال إحتواء الإحتقانات المتزايدة بها وحولها منذ إحتلال العراق، وإغتيال الحريرى ثم نجاح حماس فى الإنتخابات وتشكيل حكومة فلسطينية. ثم إعادة صياغة الإصطفاة العربى فى مواجهة القضايا الأساسية المثارة الى وضعه الطبيعى بحيث يكون هناك موقف عربى مشترك يتسم بالعقلانية والإعتدال والإيجابية من القضايا الأساسية فى

فلسطين والعراق وسوريا ولبنان مدعوم إيرانيسا، ضد الموقف الإسرائيلي المتعنت أو الأمريكي المتعطرس.

- وعلى المستوى الثقافي تبدو هذه الكتلة بمثابة الطريق الأوحى لإمتصاص المد الإرهابى فى المنطقة لأنها تخلق لغة حوار بديلة بين النظام العالمى والدولة التى تتحكم فى مصائره، وبين الثقافة التى يدعى الإرهاب التعبير عنها والتى تضم أساسا الأعراق الثلاث التركى - الفارسى - العربى التى جسدت الصور النمطية السلبية التى تتابعت فى الوعى الغربى عن الإسلام منذ إلتبست "بالتركى القاسى المدجن بالسلاح على أبواب أوروبا الحديثة، ثم الإيرانى مدعى الإلتباس بروح الله ليخلق على أمريكا والغرب المعاصر صورة الشيطان منذ سبعينيات القرن الماضى، وأخيرا العربى الذى تجاوز شهوانيته الجنسية الموروثة الى شهوانية قتل الغربى ولو أدت الى إهدار الذات".

وإذا كان إرهابيو العالم العربى المعاصرين أمثال بن لادن والظواهرى والزرقاوى قد تمكنوا من إختطاف الصورة الذهنية عن الإسلام. وإذا كانت القاعدة كتنظيم معلوم للإرهاب قد تمكن من فرض منطقته بعد إحتلال العراق الذى منحه هامشا من المشروعية، وجغرافية أوسع للحركة، فإن هذه الكتلة الإستراتيجية بتوجهها المعتدل والسلمى، وبإحترام الغرب والعالم لمنطقها قادرة على إستعادة وعى المسلمين، وحرمان الإرهاب من شرعيته، لأنها بإختصار تعيد للمسلمين الشعور بالكرامة المهذرة.

وهنا قد تكمن المفارقة، فبينما تصور صامويل هانتجتون الصراع على قيادة العالم الإسلامى بين المراكز الست فى إطار صراعى مع الغرب، فإن نهوض هذه الكتلة بتجسيد إطار لـ "الإسلام الحضارى" يتفاعل معه الآخرون بإحترام يصون كرامته" ربما يكون طريقا الى التعايش الحضارى بين بنيات تاريخية حية وفاعلة تجاوزا لحديث العادة الثقافية من داخل غرف مغلقة عن "حوار الحضارات" الذى يبقى دعائيا ومحبطا أمام ضغوط الأحداث و "صدام السياسات". وفى هذا السياق نجد أنفسنا أمام ثلاث مهمات أساسية يترتب كل منها منطقيا على سالفتها ومن ثم فهى متدرجة فى أولوياتها، وحسب هذا التدرج نوالى وقفنا الموجزة عند كل منها.

أولاً: نحو إعادة بناء المحور التاريخي العربي

يعيش الفكر السياسي العربي منذ تسعينيات القرن العشرين حالة من الاستقطاب الحاد تطال من تصوره للحاضر والمستقبل معاً، وهي حالة تتغذى على نوع من الشكيبه الجذرية المتنامية في الوجود العربي كله بعد أن أخفقت كياناته السياسية القائمة في مهمة تأمينه إستراتيجياً، وقيادته حضارياً، وهو أمر جعل من كل كبوات الأمة تحديات وجودية تثير الأسئلة الصعبة والمركبة والمربكة معاً، تلك التي يتجاوز أفقها فضاء السياسي/ العملي حول الوسائل والأدوات التي بها نتجاوز كبواتنا إلى فضاء الحضاري/ الكلي حول موقعنا في الزمن ودورنا فيه؟.

ولا شك في أهمية طرح أسئلة المصير والجدل حولها في كل ثقافة إنسانية حية ولكن المشكلة الحقيقية لدينا ترجع إلى "العجلة" التي تلبى مقتضيات رد الفعل تجاه كل أزمة راهنة أو حيوية من ناحية. ومن أخرى إلى "الجذرية" التي تكشف عن شك عميق في "الذات" القومية نفسها وليس في الملابس المحيطة بها الآن، أو المتعلقة بهذه الأزمة أو تلك على نحو خاص، وهو ما يرجع في اعتقادنا إلى نقطة ضعف تاريخية في الثقافة السياسية العربية تتعلق بذبول ما نسميه بـ "العقلانية التاريخية" أي ضعف الوعي العربي بمقومات وجوده التاريخي، وعجزه من ثم عن الإمساك بما يعتبره الأصل في هذا الوجود، وتالياً عجزه عن أعمال إرادته لحماية هذا الأصل، ما يجعله تائها بين غيره من مقومات، أو مختلطاً بما هو تفاصيل لا تنتمي لجذره كـ "أصل"، وجميعها أمور تربك تفاعل العقل العربي مع ظاهرة السياسة وما تنتج من أزمات وتحديات لوجوده، وذلك لصالح نمطين آخرين من الوعي بها يشكلان نوعاً من الانحراف إلى يمين أو يسار النمط العقلاني التاريخي، وهما الواقعية البراجماتية من ناحية، والسلفية التاريخية من ناحية أخرى.

١- ضد الواقعية البراجماتية .. العقلانية التاريخية العربية

والعقلانية التاريخية مفهوم يعكس نوعاً من الوعي بالتاريخ وحركته ومساراته وأنماط الفعل فيه تتوفر له الأصالة والمرونة معاً. فهو أصيل لأنه ينطلق من أعماق مكونات ومقدسات الذات الواعية التي تجسد ثوابتها وتحوز مقومات إستمرارها. وهو مرن لأنه يتوسل دائماً عند تفاعله مع الحوادث الجديدة والوقائع المتغيرة بالقدرة على التكيف الخلاق والتي تمكنه من إستحداث أفضل

الصيغ الممكنة للدفاع عن الثوابت التي ترسخت باعتبارها كذلك فى العقل الجمعى، بالوسائل التى تتيحها اللحظة المتغيرة وباللغة التى يفهما الفاعلون الآخرون المحيطون بها ودون اهدار لهذه الثوابت.

والعقلانية التاريخية بهذا المعنى تعكس نموذجا للوعى ينحاز للإستراتيجى على حساب التكتيكى تأكيدا للتاريخانية، وينحاز للكلى والشامل والمنظومى على حساب الجزئى والنوعى والفردى تأكيدا للعقلانية. كما ينحاز خصوصا الى فكرة الإرادة القومية وأولويتها ودورها فى التاريخ على حساب الحتمية، والإطلاقية، التى ميزت فلسفات التاريخ المتطرفة سواء فى المثالية والتى نحت باتجاه العنصرية كالهيجلية، أو المتطرفة فى المادية والوضعية كالماركسية.

وفى الحالة العربية تكاد تعنى العقلانية التاريخية إرادتى العقل، والتكثلى اللتين تصوغان نوعا من الوعى يكفل السعى العقلانى والتحرك الرشيد نحو المصالح العربية العليا، ويفرض من ثم مسئولية تضامنية على الأمة كلها إزاء كافة قضاياها الكبرى فلا يستطيع أى طرف التحرر منها إلا عاد ودفع الثمن لهذا التحرر الذى يؤول عند الحساب التاريخى باعتباره تخاذلا لا تحسرا، فهذه المسئولية التضامنية هى المفهوم/ الآلية العملية المعبرة عن الضمير القومى والذى لا يسمح لأحد بالخروج عليه إلا بئس باهظ قد يدفعه الأبناء وربما الأحفاد، ذلك أن التاريخ قد لا يذكر التفاصيل الدقيقة ولكنه يحتفظ بالمسارات الكبرى، كما يحتفظ للإرادات الفاعلة فيها بدورها ومكانتها التى تليق بها.

وهنا تكمن حقيقة أساسية، بل محورية تستبطن عقلانيتنا التاريخية، وهى عمق الترابط الوجودى بين العروبة الثقافية والعروبة السياسية. ما يعنى الارتباط المؤكد بين الانتماء الثقافى، والمحددات الاستراتيجية للإقليم العربى كقدر تاريخى لن يغيره حتى الاعلان الرسمى مدفوع الثمن فى صحف الغرب وأمريكا نفسها بأننا لم نعد عربا، ولن يكون كافيا ليتعاملوا معنا على هذا الأساس، وهى قضية مهمة لأن بعض الدول أخذت تتفقت من سياج العروبة "السياسية" لتتصرف وحدها إزاء العالم بتصور قدرتها على التعامل معه بعيدا عن الشروط العامة التى يفرضها الانتماء الثقافى للجغرافيا العربية، وهو خطأ جسيم، فخصوم الأمة قد يشجعون هذا الاتجاه "الإنفلاتى" لا قبولا بمنطقة بل توظيفا نفعيا له — كحصان طروادة — ضد الحس الإستراتيجى للإقليم العربى

ولو بمزايا مؤقتة. وهناك شواهد عديدة لهذه المحاولات وهذا التوظيف، وربما لا يخرج العراق نفسه الذي صار موضوعا له اليوم، عن كونه إحدى النهايات الأساسية لهذا الإتجاه الإنفلتاني.

وهنا يمكن الإدعاء بأن الحقيقة القومية في عالمنا العربي هي حق وواجب في الوقت ذاته فلن يكفي لقطر عربي أن يهمل عذابات الشقيق العربي ليتعامل معه الآخرون كغير عربي، بل سيظل مع ذلك مسئولا عن عربيته، فالمهرولون إلى أحضان الخصوم لن ينظر إليهم باعتبارهم غير عرب بل كـ "عرب محبطون" تدفعهم إحباطاتهم إلى الخضوع وعندها يتم تخفيض شروط التعامل معهم إلى درجة الإرغام. وهذا هو الواقع الذي تعيشه معظم بلداننا العربية في اللحظة الراهنة.

والعقلانية التاريخية بهذا المعنى يواجهها بالتشويه مفهومان ينحاز كل منهما إلى أحد مقوميهما سواء العقل أو التاريخ على حساب الآخر فيفقد الوعي الكامل في كل منهما إما أصالته وإما مرونته:

الأول منهما هو السلفية التاريخية التي تمعن في الانحياز للتاريخ حتى تحيله إلى أسطورة متعالية على الواقع تماما تملك قوة تفسير إيديولوجي حتى لأكثر الحوادث عملية ومباشرة، وهي بذلك تعلى البعد الماضي في الزمن على حساب الحاضر والمستقبل معا ما يؤدي إلى تشويه الروح التكاملية للحركة التاريخية ويفقد الوعي التاريخي مرونته. فمع العدوان العراقي على الكويت وملابساته بداية التسعينيات الماضية، تحركت ملكة التساؤل الوجودي فجاءت الاجتهادات العجلى بالعنف السياسي "المتأسلم" في الجزائر وتونس ومصر ومن قبلهما في السودان بحثا عن أصالة مفقودة بدت هي الحل السريع لدى الفصيل الأكثر تطرفا من التيار السلفي، وذلك على نحو أساء إلى عقيدة الأمة وعطل نهوضها الحضاري وتكتلها الإستراتيجي.

وأما الثاني فهو العقلانية البراجماتية التي تفرط في تسطيح العقل وتفترض كونه أدواتيا عمليا إنتقائيا فتحيله من مركب للوعي الشامل إلى مركب للمصلحة المباشرة، ثم تصوغ سقفا محدودا لحساباتها "العقلانية" إزاء الواقع المتغير بالضرورة يكاد يتحدد في إمتداده الأفقي بالموقف الواحد

منفصلا عما قبله أو بعده مهما لما هو إستراتيجي من خيارات، وما هو بنائي من مكونات. كما يتحدد في إمتداده الرأسي بالمصلحة المادية السافرة أو المباشرة دون المعنوية/ الرمزية ما يستفز أصالة الأمة ومستودعات هويتها للإشتباك معه فيبدو هذا التيار دوما وكأنه في حركة ضد التيار موقوته في كل الحوال، وفاشلة في أغلبها لأنها تفصل بين الجغرافيا والتاريخ، أو بين السياسة والثقافة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص مجال العقلانية نفسها، بالاضافة إلى تشويه تكاملية الحركة التاريخية أيضا بإعلاء البعد الحاضر في الزمن على حساب البعدين الآخرين: الماضي والمستقبل وهي إنحيازات وتشوهات ربما تحقق مكاسب عاجلة ولكنها بالقطع موقوته سرعان ما تؤدي إلى خسائر في الأجل الطويل أهم وأعمق من تلك المكاسب الموقوته مما يفقد الوعي التاريخي أصالته وربما مرونته أيضا.

وفي إتجاه عكسي لتيار السلفية التاريخية الذي أفرط في الرجوع الى الماضي بحثا عن أصالة الأمة، أخذ هذا التيار البراجماتي منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي يتشكك في كل محاولة للتأكيد على أصالة الأمة تحت وطأة إعتقاد أو ربما "تريعة" أنه لم يعد هناك وقت أو حتى ضرورة للحديث عن "أمة" من الأساس إذا أردنا كأوطان اللحاق بالعصر. هذا التيار "البراجماتي" الذي يدعى العقلانية السياسية ويتزايد نموه في أرجاء الوطن العربي إنما يقع في أسر لحظة قنوط تاريخي تكاد تشبه إلى حد كبير تلك اللحظة العدمية التي عاشتها أوروبا بعد الحرب الثانية حيث ازدهرت التيارات العنيفة في الأدب والفن، وتيار الوجودية الملحدة في الفلسفة لأن سؤال الهوية آنذاك كان مواجهها دائما بمركب من الشك الذي طال كل المستويات، وتخلل كل اليقينيات التي كانت قد وقرت في العقل الأوربي وجعلته كذلك فلم تكن هناك حاجة ولا حتى فرصة تحت وطأة الانهيار الكبير للحديث عن يقينيات تخرج من الأرض أو تهبط من السماء.

ولقد تجاوزت أوروبا هذه اللحظة العدمية ليس فقط لأن الولايات المتحدة الامريكية "حيوية الغرب آنذاك" كرست طاقتها لاعادة إعمارها بمشروع مارشال، بل لكون أوروبا نفسها هي التي صاغت وجسدت لقرون عدة سابقة

تقاليد الغرب الكلاسيكية: الاخلاقية والمعرفية والسياسية، وكانت قد تمكنت عبرها جميعا من أن تضع نفسها على قمة هرم القوة والثروة والمعرفة، وأن تصوغ مسميات حقبة الزمن الثقافي المعتمدة في الفكر الانساني كله تقريبا من عصر النهضة الى الاصلاح الديني، مرورا بالتنوير، والثورة الصناعية وصولا الى الحداثة. وقد استقر في وعيها، ولا وعيها الثقافي معا أنها صانعة تاريخها، ومالكة تجربتها، والقادرة على إحياء عقلانياتها، وإسترداد تاريخها الحديث/ القريب. وذلك على العكس من عالما العربي الذي يعاني من فقدان الشعور بالجدارة التاريخية مع كل أزمة سياسية، ربما لأن تقاليده الكبرى التي شيدت تاريخه صارت بعيدة في كهوف الزمن العتيق، ولأن تقاليد الحديثة لم تكن قد إكتملت له أو أُنعت فيه عندما هاجمها صناعها الأصليون، فلم تكف تكون بعد من جوهره أو في أصل تكوينه أو جذرا من جذوره، وهو الأمر الذي يجعله اليوم أسيرا لروح التشاؤم.

ولن يعدم العرب في كل مراحل تطوره وإزاء أهم قضاياهم ذلك الجدل المتجدد بين تيارين؛

أولهما يكتسى بشباب العقلانية التاريخية مستندا إلى أصالة الدعوة القومية ورسوخها داعيا إلى الوحدة أو التكتل القومي باعتباره السبيل الأمثل للحفاظ على المصير أيا كانت متغيرات العقود الزمنية والحقبة الاستراتيجية التي لا تستطيع أن تسلب التاريخ القومي وعيه الأصيل لأنها في الحقيقة لا تستطيع أن تغير أو تستبدل في مقدسات الأمة ومحرماتها.

وثانيهما يكتسى بالعقلانية البراجماتية مبررا نفسه بالأزمة العامة المحيطة بالأمة في تاريخها الحديث، وبالعجز المهيمن على نظامها المؤسسي في الحقبة المعاصرة بحيث يمنعه من عقاب المخطنين أو المنفلتين، داعيا، أي هذا التيار، إلى الانفلات والخلاص بالذات القطرية من وطأة التغيرات العالمية وسذاجة المثاليات القومية.

غير أن الحساب التاريخي غالبا ما ينتصر لتيار التاريخانية على حساب البراجماتية بمعيار المصادقية وإن كان يقتصر من التيارين معا بمعيار المسئولية، ولعل أصدق مثال على ذلك القضية الفلسطينية والتي استمرت معظم

هذا القرن وجعا في قلب الأمة كلها بغض النظر عن المسئول المباشر عن تفجرها بضياع الدولة الفلسطينية وأيضا عن الصراع السياسى الذى أحاط بها عند نشأتها وأثناء تطورها بين القيادات العربية، والاتهامات المتبادلة بالخيانة، أو الجدل حول مسئولية الفلسطينيين أنفسهم عنها. ذلك أن التاريخ قد لا يذكر التفاصيل الدقيقة ولكنه سحتفظ بالروح العامة لها، كما يحتفظ للإرادات الفاعلة فيها بدورها ومكانتها التى تليق بها. وقد احتفظ لنا من هذه القضية بالمرارة فى الحلو، والمسئولية المتجددة عن تصحيح الأوضاع، وهى مسئولية تتوارثها الأجيال وتسفك من أجلها الدماء لأكثر من خمسة عقود وخمسة حروب ولا يزال التاريخ مستمرا.

وربما كانت الأزمة العراقية منذ تفجرها عام ١٩٩٠ م هى الأكثر تعبيراً عن تهاافت العقلانية التاريخية، حيث وقع العالم العربى، كله تقريبا، فى أسر البراجماتية بالإختباء لأكثر من العقد خلف شعار استخدم كآلية تبريرية وهو التمييز بين النظام والشعب، فالتعاطف "الأخلاقى" مع الشعب قائم فى محنته، ولكن الحصار "الشامل" مضروب حوله عقابا للنظام على خطيئته رغم إدراك الجميع لوجود سيناريو خفى للولايات المتحدة فى العراق يستهدف المنظومة العربية كلها. ومع الإحتلال الفعلى للعراق أخذت مكانة وأهمية القوى المركزية فى النظام العربى وخاصة مصر والسعودية وسوريا فى التدهور كتعبير عن الحضور الجديد والمختلف للولايات المتحدة فى المنطقة والذى صار ضاغطا غير قانع بأنماط التأثير السابقة فيها، عبر التفاهات مع دولها الكبرى المعتدلة، ونازعا الى حصارها عبر الأدوات والأدوار والدول الصغرى التى باتت تحتل أهمية استثنائية معوقة لتماسك النظام العربى من داخل العباة الأمريكية عندما أخذ صوتها يعلو نشادا ضد التوجهات العامة التى طالما صاغتها الدول الكبرى.

وبعد فترة من الزمن لم تطل أخذت الدول الكبرى نفسها تتحرك نحو الموقف الأمريكى لتلعب هى الأخرى أدوارا صغرى ربما خوفا من التهميش على المسرح الإقليمى، أو من تحلل نظمها الراكدة بفعل الضغط الأمريكى السافر، أو ربما رغبة فى الفوز بمغانم من نوع ما يتباين فى كل حالة عن الأخرى حيث سهلت البراجماتية العربية مهمة المشروع الأمريكى للإحتلال فتمكنت الولايات

المتحدة من إختطاف القضية العراقية برمتها وعزلها عن المجتمع الدولي والتغطية على جرائمها هناك خاصة فى أبو غريب، والفالوجة. بل وحتى عندما بدت المقاومة عاتية، والورطة بادية للوجود الأمريكى هناك لم يتراجع الشعور بالخوف على وحدة العراق، كما لم يتوقف الشعور بالإنكسار والهشاشة والذبول، بل أنه بلغ ذروته فى تلك اللحظة التاريخية التى سعت فيها الولايات المتحدة الى الحوار مع إيران حول مصير العراق أحد أركان الأمة العربية التى بدت وكأنها تصير الى موقع الرجل المريض فى الشرق الأوسط.

٢- ضد الفراغ الإستراتيجى .. الذكاء التاريخى للجغرافيا العربية

وبرغم الظرف العربى الراهن تبدو تلك الحالة الواهنة/الشكية مغالية، بل تكاد تكون زائفة إذا ما أصغينا الى همس الجغرافيا العربية التى تحوى مراكز كبرى من أعصاب حساسة وبؤر تأثير حاسمة تحركت تاريخيا من المدينة المنورة حيث سكنت الدولة العربية الأولى لنحو الخمسين عاما فى الحجاز، الى دمشق حيث إستقرت الخلافة الأموية/ الإمبراطورية العربية الأولى لنحو المائة عام، الى بغداد قلب الحضارة الإسلامية وموطن الخلافة/ الإمبراطورية العربية الثانية التى كانت بدورها اللاعب الأساسى فى الشأن العالمى لنحو خمسة قرون، الى القاهرة التى إستضافت "شبح" الخلافة العباسية بعد سقوطها فى بغداد لنحو القرنين ونصف القرن لعبت مصر خلالهما دور الركن فى الحضارة العربية الإسلامية ضد الصليبيين والتتار قبل أن تستسلم للدولة العثمانية الصاعدة مع مطلع القرن السادس عشر بعد أن كانت طاقة إبداع الحضارة العربية قد أستنزفت، وكان النموذج المعرفى الصورى الذى نمت فى ظلة وارتكزت عليه قد أشرف على الأفول، وجغرافية العالم الكلاسيكى قد تضاعلت بفعل حركة الكشوف الجغرافية وإنبثاق العالم الجديد فى الأمريكتين.

وهنا يمكن إكتشاف نوعا من "الذكاء التاريخى" إنتقل معه مسار الفعل فى الجغرافيا العربية تدريجيا من فلك التأثير الدينى حيث المكون العقيدى ملهما مركزيا، الى فضاء التأثير العقلانى حيث الكتل الحيوية ومن ثم القدرات الإستراتيجية حاكما موضوعيا لهذا الفعل. ومن ثم كان الإنتقال المتتالى من الكتلة الحيوية الأصغر فى المدينة، الى الأكبر فى دمشق، فالأكبر فى بغداد، وصولا الى القاهرة حيث سارت القيادة فى التاريخ العربى تدريجيا فى موازاة

الدوافع الموضوعية وعلى رأسها مركزية الجغرافيا وديناميكية البشر ومؤخرا جاذبية الثقافة، بقدر ما كانت تنفصل تدريجيا عن الدوافع الأخلاقية وعلى رأسها الإيمان القلبي والشجاعة الفردية ومحورية النص، والتي صارت تأثيراتها على حركة التاريخ "مكاملة" قياسا الى العوامل الموضوعية الأساسية.

وفي القرن العشرين تكثفت معطيات هذا الذكاء لترسم للتاريخ العربى مسارا واعيا الى درجة تتيح قراءة الواقع العربى الذى شهد أكثر عقوده تطورا وديناميكية عندما كان الجميع يدركون هذا المسار ويخضعون لمنطقه. وعلى العكس، كانت أكثر عقوده اضطرابا عندما كان يتم تحدى هذا المسار وذلك عبر طريقين:

الأول: هو محاولة تعطيل خطواته أو إعادتها الى الوراء من قبل المركز السالف، وهى المحاولات التى إرتبطت فى الأغلب بالعراق وأثارت توترات عديدة فى لحظات عدة بدا فيها وكأنه لا يعترف بالمعطيات الموضوعية لحركة التاريخ، والمسار الذى رسمته لتسلسل القيادة فى الجغرافيا العربية والذى كان قد تجاوز مكانه وليس مكانته، ومنح دفعة قيادته الى الكتلة المصرية.

أما الثانى: فهو تنكر الوريث الجديد لمراكز القيادة السابقة على هذا المسار، فانتقال القيادة لم يكن يعنى ذبول السلف بل مجرد إضطلاع الوريث بعبء أكبر نسبيا فى إطار الجهد العام المفترض أن يبذل لتأمين الجغرافيا العربية فى المنحى السلبى أو قيادة تطورها الحضارى والإستراتيجى فى المنحى الإيجابى. وعندما كان هذا الإدراك يتعرض للتلشوه أو الإختزال كانت الجغرافيا العربية تتعرض للخطر، ناهيك عن تطورها الحضارى الذى كان يسبق الى الجمود.

ويلهمنا هذان الوجهان للذكاء التاريخى سر أسرار الجغرافيا العربية التى لم تعد كما كانت فى العصر الوسيط "مرتفع قوة عالمى" تحتل التمزق والإختلاف، بل "منخفض قوة إقليمى" لا تملك ترف التشتت وإلا تعرضت لعوامل التعرية السياسية، ومخاطر الفراغ الإستراتيجى كما تشى خبرات القرن العشرين:

- فحرب أكتوبر تمثل خبرة مثالية كاملة وإيجابية على صعيد هذا الذكاء حيث اضطلعت مصر أساسا ومعها سوريا بعقب المواجهة مع إسرائيل، بينما كان العراق والسعودية في موقع الجناحين يمينا ويسارا، وذلك من دون تنكر لبعض الجهد العربي الذي أتى من الخلف وخاصة من ليبيا والجزائر، أو تقليد من أهمية التصميم الإستراتيجي لدى العسكرية المصرية على إستعادة الكبرياء، ولدى المصريين عامة على إستعادة الروح .

- ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية تبدو خبرة مثالية ولكن سلبية للقيادة المصرية. وبغض النظر عن التقييمات متباينة المشارب للمعاهدة نفسها فقد إنبرت سوريا والعراق لمواجهة مصر التي أصرت على فرض أجندتها السلمية المنفردة، وحارت السعودية بين الطرفين فاختل النظام العربي تماما وغزت إسرائيل لبنان مرتين من دون رادع إقليمي، ودخل العراق، بإغواء فرض قيادته على العالم العربي في غياب مصر، مغامرة الحرب مع إيران فانكشف الأمن الخليجي .

- وتمثل حرب عاصفة الصحراء خبرة ملتبسة، فالغزو العراقي نفسه خبرة سلبية تكشف عن غياب الذكاء التاريخي، وعن محاولة لقلب ترتيب القيادة داخل النظام العربي قاده الى الفوضى. وأما عملية تحرير الكويت فهي خبرة ناجحة جزئيا للمراكز الثلاث الأخرى على صعيدى: توفير الشرعية القومية للحشد الدولي تحت القيادة الأمريكية ضد الغزو، وتقديم الدعم اللوجيستي الذي تطلبته عملية التحرير حيث السيادة الوطنية هي إحدى القيم الأساسية التي يرتكز عليها النظام العربي الرسمي.

- وأما خبرتا حرب الخليج الأولى، والحرب الأهلية اللبنانية فكانتا الأسوأ على هذا الصعيد، ففي الأولى ساعد وقوف سوريا الى جوار إيران على تأكيد شرعية موقفها، داخليا على الأقل، باعتبار أن الخصم يفتقد الى الشرعية العربية نفسها ما مكنها من إطالة الحرب لنحو ثمانى سنوات. وفي الثانية تبادل الطرفان مواقعهما، ودخلت العراق مناوئا للدور السوري التقليدي في لبنان ما جعل القوى متوازنة، والصراع بين الجانبين أشبه بحرب باردة عربية دامت خمس عشرة عاما ولم تتوقف إلا بعد الحرب العراقية - الإيرانية، ونشاط الدور السعودي في تسوية الأزمة عبر إتفاق الطائف عام ١٩٨٩ م.

- أما الخبرة الأكثر إيلاما لهذا القرن "الحادى والعشرين" فتتعلق بالعدوان الأمريكى على العراق عام ٢٠٠٣، وهى خبرة بالغة الإستثنائية على صعيد هذا الذكاء لأنها لم تكشف عن تنافس المحور التاريخى العربى على القيادة، بل عن رغبة فى الإستقالة منها والتملص من أعبائها بأشكال شتى من الصمت. فضمن إتجاه خليجى عام يقبل ظاهرا أو باطنا بالعدوان الأمريكى لم تبسدى السعودية ممانعة تذكر. أما الطرفان المصرى والسورى فقد بدا موقفهما مهادنا بدرجة أو بأخرى، يدعو الى عدم الإندفاع الى الحل العسكرى ولكنه لا يكشف عن رد فعل معين بذاته تجاه هذا الحل. وهو ما كان يعنى أو يتم تفسيره لدى التحالف الأمريكى - البريطانى بالموافقة الضمنية على الغزو، فماذا تعنى هذه الإستقالة؟.

الأرجح أن إستبداد النظام العراقى ودموية صدام ليسا هما السبب الحقيقى، فالتقافة العربية كانت دوما حبلى بأمثال هذا النظام وقائده، فالأهم ربما تمثل فى أمرين أولهما: هو سابقة عدوانه على الكويت التى لم يتقبلها الضمير العربى حتى الآن، فالسابقة الإستثنائية للعراق وهو ثانى أهم الفاعلين فى المحور التاريخى العربى، مهدت الأرض لخبرة إستثنائية فى إستقالة باقى عناصر المحور من محاولة الدفاع عنه. وثانيهما هو حالة الإرهاق التى أصابت هذا المحور بعد أن تحول ثانى أكبر أعضائه من رافعة له الى عبء عليه وهذا هو العراق فى مرحلة الحصار طيلة التسعينيات. وكذلك بعد أن زاد تردد العضو الأول فى تحمل مهمته وهو القائد الشرعى الذى يغيب معه حس الإتجاه وتضيع الأهداف وتلك هى مصر. وهنا تحولت المنطقة الى فراغ.

- وفى هذا الفراغ الإستراتيجى جرت وقائع الخبرة الأخيرة، أعنى الحرب الإسرائيلية على لبنان - التى كشفت للمرة الأولى عن تباين ظاهر فى الموقف العربى من عدوان إسرائيلى على بلد عربى. لقد كان هناك دوما ذلك التباين التقليدى بين نمطين من الرؤى حول كيفية التعاطى مع التحدى الإسرائيلى، ولكن ليس حول نمط توصيفه أو عمق إدانته. بل أن المنظومة العربية بقيادة المحور الثلاثى "مصر وسوريا والسعودية" كانت قد تمكنت فى العقدين الماضيين من التوافق حول "إستراتيجية" سلام جسدت حس الإتجاه العام. وبرغم الفشل فى إقرارها، سعى هذا المحور الى حماية صيغها الواهنة

والمتأكلة تدريجيا من السقوط حتى لا تنزلق المنطقة الى حالة فوضى، غير أن هذا التوافق قد تعرض الى تحديين مستجدين دفعا به الى حافة الإنهيار:

التحدى الأول: جسده حركة حماس منذ نجاحها في تفجير مفاجأة الفوز بالانتخابات التشريعية، إذ كان واضحا أنها تراوح بين خيارين يجسد كلا منهما أحد أطراف هذا التوافق؛

الخيار الأول: يمكن تسميته بـ "الخيار المصري" المدعوم سعوديا وكان يدفع بحماس نحو الاعتدال صوب الإلتزام بموروث أوسلو الشامل على النحو الذى يجعل منها استمرارا لفتح بشكل أو بآخر، ويعمل على إدماجها فى المعادلة الإقليمية بشكلها الراهن. ويأخذ هذا الخيار المرن إتجاهين أساسيين كان إحتمال كلا منهما يتوقف على مدى فعالية الدبلوماسية المصرية والعربية، وعلى مرونة العقل السياسى الإسرائيلى، وكذلك على وعى الإدارة الأمريكية. أولهما نحو الخضوع للسقف المنخفض الذى تمكنت السياسة الإسرائيلىة فى عهد شارون من أن تفرضه على الجميع بعد أحداث ١١ سبتمبر، والذى كانت الولايات المتحدة قد قبلت به للمطالب الفلسطينية المشروعة منذ حكم اليمين الجمهورى قبل خمس سنوات، أى أنه يقوم على مجرد إستبدال "حماس" بـ "فتح" فى ورائة خريطة الطريق أو ما هو أقل من صيغ الحل أحادى الجانب وهو إتجاه يفقد حماس كل مشروعيتها. وثانيهما يرفع هذا السقف قليلا أو كثيرا بما يسمح بالعودة الى دفق سيناريو أوسلو السابق على شارون ويقترب من "إستراتيجية" السلام العربية القائمة على الدولتين كاملتى السيادة، وعلى الشراكة السياسية بين طرفين متكافئين يتبادلا الإعتراف والحقوق وخصوصا المتعلقة بوضع القدس، واللاجئين، والمستوطنات وتواصل الأراضى الفلسطينية وهو إتجاه يقود الى إنجاح حماس.

أما الخيار الثانى فيمكن تسميته بـ "الخيار السورى" المدعوم من إيران وهى طرف خارج المحور ولكنه بالغ التأثير فى تفاعلاته. هذا الخيار يدفع نظريا بحماس الى التشدد بالخروج على موروث أوسلو كله، وعلى المعادلات الأمريكية الحاكمة لتفاعلات الإقليم. وفى المقابل نمو الإرتباط بين القضية الفلسطينية وبين القضايا الأخرى فى الإقليم مثل الصراع

على حزب الله في لبنان، والصراع الدائر بين سوريا والولايات المتحدة حول النظام نفسه أو حول سياساته على الأقل، وكذا السجال المكتوم ولكن العميق بين المشروع الأمريكي والمشروع الوطني للعراق، وحتى الإلتصاق بالقضية الأكثر إشتعالا وهي البرنامج النووي لإيران على نحو يصبح معه السلام مؤجلا، والعنف محتمل على الجانبين.

وفيما تراوح حماس بين الخيارين في الشهور الست الأولى لعام ٢٠٠٦، فرض الخيار المتشدد نفسه وحدثت كل التطورات الأسوأ تقريبا، فقد قامت الولايات المتحدة بتجميد دعمها للسلطة الفلسطينية تماما، وكذلك نهجت أوروبا، كما قامت إسرائيل بوقف تحويلاتها المالية، وإستبدالها بجرعات من العنف العسكري الشامل الموجة الى الفلسطينيين قتلا وأسرا، مع خطاب سياسي يؤكد على أولوية النهج الشاروني القائم على الحل أحادي الجانب، مع شل حركة الفلسطينيين بالسيطرة على المعابر والموانئ، ما كان يعنى خنق حماس التي ردت بعملية إختطاف الجندي الإسرائيلي "جلعاد" كهروب يائس الى الأمام، وهي العملية التي أدت الى إحتقان مكتوم بين أطراف المحور الثلاثي العربي.

وأما التحدي الثاني: فتمثل في الهجوم العسكري الإسرائيلي على لبنان والذي كشف عن سفور حالة الإحتقان هذه حول الدور الذي يلعبه حزب الله في الحياة اللبنانية، وفي مواجهة إسرائيل، وهو الدور الذي ظل موضع إجماع عربي ولم يثر إنقساماً لا شعبياً ولا رسمياً مثلما حدث مع الأزمة الراهنة التي أثارته تحفظات رسمية كشفت عنها الإنتقادات المصرية والسعودية لما إعتبرته مغامرة غير محسوبة تورط العالم العربي فيما لم يستشر فيه، وتفتقد للشرعية الداخلية إذ تمت من خلف رأس الحكومة اللبنانية، وهي مواقف بدت أكثر صراحة في إنتقادها لحزب الله من مواقف الفرقاء اللبنانيين وخاصة قوى ١٤ آذار/ مارس الذين كانوا - وحدهم - قد إنقسموا حول حزب الله وسلاحه منذ إغتيال الرئيس الحريري، ولكنهم أظهروا خلال الحرب تلاحماً وطنياً ملحوظاً.

وفي الحقيقة بدت هذه الإنتقادات غير منصفة إذ تجاهلت دافعا مهما لما قام به حزب الله وهو الرد على العدوان الإسرائيلي الوحشي على غزة ومحاوله تخفيف الضغط عن حماس. والأمر هنا ليس غريباً بل يشبه كثيراً ما كانت مصر قد قامت به في مايو ١٩٦٧ من مشاركة في عملية تصعيد سياسي أعقاب

ما تسرب آنذاك من نية إسرائيل في الهجوم على سوريا وإعلان مصر أن العدوان على سوريا بمثابة إعتداء عليها نفسها يجعلها طرفا في الحرب وهو ما كان بالفعل، وكانت هزيمة يونيو التي إنتقدها الجميع لما جسده من غفلة عسكرية، وليس لما عكسته من بقطة سياسية. فما قام به حزب الله إذن ليس أمرا شادا بل لعله الأمر الوحيد المستقيم مع جغرافية السياسة وحقائق الهوية، وإن عابه فقط الإختلال المفرط في التوازن، وهو ما يدفعنا للتوقف عند ظاهرتين معبرتين بل ربما الأكثر تعبيراً عن المشهد السياسى العربى الراهن؛

الظاهرة الأولى تتعلق بعملية الوراثة التي قامت بها "النزعة الإسلامية" وسمها ما شئت "حركات، منظمات، إيديولوجيات" في ربع القرن الأخير، للفكرة القومية العربية التي حملت عبء النهوض بالعالم العربى والدفاع عنه في ربع القرن السابق عليه.

والظاهرة الثانية تتعلق بتآكل الإرادة السياسية العربية من فضاء الدول القومية الى فضاء حركات المقاومة، فالروح القومية تنقلص، وفي موازاتها تنقلص القدرة الإستراتيجية على الحركة، بينما يزحف الضغط الدولى والإقليمي الى خطوط متقدمة وحدود خانقة. فما قامت به إسرائيل فى غزة وفى الجنوب اللبناى لا يمكن أن يكون مجرد رد فعل على خطف ثلاثة جنود، بل كان قرار حرب شاملة كانت قد إتخذته ضد حزب الله، أو ربما تدشينا لمرحلة جديدة من الممارسة العدمية للقوة التي يحركها الشعور الترجسى بالقدرة اللامحدودة على العدوان. ومن ثم فما قام به حزب الله، وإن لم يكن قانونيا حسب شرعية دولية لم تعد تستحق إسمها، فإنه يبقى دفاعيا "من المنظور القومى" وشرعيا "فرض كفاية" عن الأمة كلها وما كان واجبا إدانته علنيا وهو تحت السلاح. ذلك أن بعض اللحظات التاريخية قد تمنح قوة ما أو حركة بعينها دورا يفوق كثيرها حجمها إذ تصير رمزا لمعنى خاص أو معلم على مرحلة بذاتها لدى جماعة إنسانية ما. وفى العقدىن الأخيرىن، إنتزع حزب الله دورا يفوق حجمه فى الصراع مع إسرائيل فاحتل مكانة غالية فى وجدان الشعوب العربية التي سئمت من طول الإنكسار وحرمت من أن تقول للمعتدى الغاشم "لا" بأية طريقة مهما كانت خجولة أو عاقلة.

وحسب هذا الفهم لم يكن مجدياً رؤية الأزمة من زاوية بالغة الضيق، والإكتفاء في التفاعل معها بمجرد التنديد بالدور الإيراني فيها. ذلك أن أزمة العالم العربي الكبرى تكمن الآن في عجزه عن المناورة السياسية إزاء إيران وإسرائيل وتحوله إلى مجال حيوى لصراعاتهما، إذ يتعامل بشدة غير مبررة مع إيران لدرجة التجاهل، ومرونة زائدة مع إسرائيل لدرجة الخنوع. وفيما تبدو سوريا ومن خلفها إيران مندفعين أكثر من اللازم نحو التصعيد، فإن مصر والسعودية تبدوان حذرتين أكثر من اللازم وهو وضع من طبيعته أن يقود إلى تصارع بين الجانبين لا يعدو هذين التحديين كونهما نتاجاً له، فإذا كانت أزمة حزب الله هي نتيجة لإندفاع إيران وسوريا، فإن أزمة حماس هي بالقدر نفسه نتاج لتردد مصر والسعودية وعجز الدبلوماسية المفرطة في الهدوء عن إيجاد أى مخرج إنسانى من دائرة العذابات التى تجرى للفلسطينيين. ولا شك أن هذه الأخيرة هي السبب المباشر للأولى لأنه كان متعذراً أن يلوذ الجميع بالصمت المريب إزاء ما يجرى فى فلسطين إلا إذا إعتبرنا أن حالات القتل الواسعة واليومية للأرواح والهجوم المدمر للبنى التحتية هناك وضعاً مرغوباً فيه يستحق الدفاع عنه، أو أن الجميع قد قرروا التخلي عن الفلسطينيين نظرياً وعملياً، وهنا يتوجب عليهم أن يعلنوا ذلك لأن له حديث آخر ينتهى مع كل أمل فى تكريس "عقلانيتنا التاريخية" وكل إمكانات ملء الفراغ المحيط بنا.

ومن ثم فإن إستعادة الذكاء التاريخى العربى يبقى الطريقة الوحيدة الممكنة الآن لملء الفراغ الإستراتيجى المحيط بنا، ما يعنى أن المهمة العربية الأكثر إلحاحاً هي إستعادة الرغبة والإنسجام والتوافق بين أعضاء هذا المحور ليبدأ فى العمل حالا ومن دون إنتظار تحقيق الإجماع الشكلى الهش لأعضاء النظام الرسمى الإثنى والعشرين دولة بما لهم من أوزان متباينة وأمزجة متناقضة، إذ لا يوجد فى الحقيقة فارق كبير بين الإجماع الرسمى، وبين التوافق الرباعى فى القدرة على تجسيد حس الإتجاه لدى الجماعة العربية. وربما يضيق هذا الفارق مقترباً من حد التلاشى مع بناء نسق قيمي سياسى بالغ الاعتدال والعقلانية يمكن من خلاله التعاطى مع كافة القضايا العربية المتفجرة فى الداخل وذلك بعدم السماح للمصالح المباشرة الدولية أو الطائفية بالنفاذ الى هذا النسق وضربه فى الصميم لأجل مصلحة آنية مباشرة لأحد من أعضائه. وأيضاً القضايا المتعلقة مع

الخارج وذلك بالتخلي عن نوعين من المواقف قادا الى الفشل فى إدارة الصراعات العربية رغم تناقضهما ظاهريا.

النوع الأول هو الصياغات الراديكالية فى ثورتها والتي سادت لعقود أربع بدأت مع إنتصاف القرن الماضى طالما حفلت بها الأجندة البعثية ومثيلاتها من روى لا تعبر أى إهتمام للمتغيرات الجارية فى عالمنا، والحدود الحاكمة للتأثير العربى فى العصر الحديث الذى إحتلت فيه الجماعة العربية موقع المعارضة بالمعنى الحضارى، لا موقع السلطة الذى إحتلته فى ذروة العصر الوسيط.

وأما النوع الثانى فهو الصياغات المبالغة فى محافظتها إذ تضع المتغيرات العالمية فى مرتبة القدر الذى لا ترد إرادته، والتي إستوحت فى العقدين الماضيين نموذج السلطة الرعوية الأكثر خنوعا والذى ساد المجتمعات العربية إبان الحكم المملوكى ثم العثمانى. فإذا كانت الصياغة الأولى صارت تثير السخرية لعدم عقلانيتها، فالثانية لم تعد تثير الحماسه لإنتفاء إيجابيتها.

ثانياً: نحو صياغة

جديدة للمجال

العربي -

الإيراني!

ثمة مشترك ديني/ثقافي، وجغرافي/ إستراتيجي يجمع بين العرب وإيران على نحو لا يجعل العرب خصما من رصيد إيران، أو إيران خصما من رصيد العرب، وإذا حدث ذلك فالدافع إليه ليس إلا نوعا من العماء الإستراتيجي لدى أحد الطرفين أو كليهما وقوعا في أسر ذاكرة تاريخية يشوهها هاجسان متقادمان:

- أولهما يعود إلى "الحركات الشعبية" التي يزخر بها التاريخ الإسلامي حيث تنامي الدور الفارسي في التناقضات السياسية التي دارت بين الأجناس المتزايدة بامتداد خريطة الإسلام ضد إنفرادية العنصر العربي بالسلطة المركزية في العصر الأموي، كما أسهم بدور أساسي في إنتقالها إلى الدولة العباسية، بعد أن كان قد أضفى عليها مسحة من التقليد الفارسي الملكي الإستبدادي. وكذلك في الصراع الثقافي الذي دار بين الروح العربية الأولى الفطرية والنصية، وبين الروح الجديدة الأكثر تركيبا وتأثرا بحركة الترجمة والإفتاح على الثقافات الأخرى المعاصرة بعد عصر المأمون العباسي، ما ولد تيار من السجالات الكلامية وكرس لتعددية الفرق الإسلامية التي تنامي عددها رويدا رويدا ومنها الفرق الشيعية، والتي تم توظيفها مع غيرها في الصراعات السياسية في كثير من الأحوال، وخاصة منذ عهد المعتصم.

- وثانيهما ينبع من بعض الخبرات الصراعية التي تفجرت الحقب المعاصرة سواء مع إيران "الدولة القومية" على منوال سيطرتها على الجزر الإماراتية الثلاث منذ إنسحاب القوات البريطانية بداية السبعينيات، ومطالباتها في البحرين آنذاك، والخلاف مع العراق حول شط العرب وصولا إلى حرب السنوات الثماني التي شنها صدام حسين مدفوعا بأوهام الهيمنة الإقليمية.

١- العرب وإيران كروما واليونان .. تشابك حضاري

غير أن هذه الخبرات جميعا لا تدل في الحقيقة على تناقض حتمي بين مصائر الطرفين، بقدر ما تدل على القرابة الحضارية مجسدة في "الجوار الجغرافي" و"التداخل التاريخي" على منوال الخلافات الحدودية بين أغللب دول المغرب العربي، وكذا المشرق العربي، بل وداخل مجلس التعاون الخليجي نفسه، أو بين دوله وبين اليمن فضلا عن العراق ما قاد إلى غزو الكويت. ولذا فهي

صراعات قابلة دوما للحل بالحوار المباشر لأنها غير جذرية ولا تجرح كرامة شعوبها حيث يغيب العداة الدينى أو التناقض الحضارى الذى يغذى الشعور المرير بـ "الهزيمة".

وأما إيران "الجمهورية الإسلامية" فتبقى شريكا حضاريا بامتياز رغم بعض الحساسيات التى أثارها مفهوم تصدير الثورة، والذى لا يعمل أصلا إلا فى إطار تلك القرابة الحضارية، حيث الثقافة الغالبة على إيران تتبع من مصادر إلهام عربية فى الحقيقة، فالمذهب الشيعى الجعفرى الإثنى عشرى الرسمى والغالب عليها - كان الأزهر قد إعترف به مذهبا فقهيا خامسا فى الإسلام بجانب المذاهب السنية الأربع فى عهد شيخه الكبير محمود شلتوت فى خمسينيات القرن العشرين - يرجع بكل رموزه الى العنصر العربى من البيت الهاشمى القرشى. وحتى أغلب مزاراتهم المقدسة تقع إما فى مكة والمدينة حيث الحرمین الشريفین، وإما فى العراق حيث مرقد سبعة أئمة من الإثنى عشر تقع بمدينتى النجف وكربلاء. كما أن إيران هى البلد الوحيد الذى جعل اللغة العربية هى اللغة الثانية فى مراحل التعليم المختلفة بنص دستورى صريح منذ قيام الثورة. ومن ثم فإن إيران التى ينظر إليها على أنها مركز النقل السياسى الشيعى كدولة، ليست هى القبلة الروحية للشیعة كمذهب، فهذه القبلة تبقى فى العراق، والجغرافيا العربية.

وتتعمق تلك القرابة بالتشابك الجغرافى والتداخل الديمغرافى المشهودين، فإذا كان فى العالم العربى شیعة متعاطفون معها مذهبيا، فهناك أيضا عدة ملايين من العرب يعيشون داخلها فى إقليم "عربستان" أو "خوزستان"، كما أن الأكراد وجودا وقضية يمثلون هاجس المنطقة كلها بما فيها إيران وتركيا وكذلك العراق وسوريا، فالقضايا الأساسية والحساسة فى المنطقة تبدو جامعة للعرب وإيران ما يجعلها قطعة من نسيج المنطقة بامتياز الآن وفى المستقبل.

هذا الإطار الحضارى الجامع يجعل العلاقة بين إيران مهما تزايدت قوتها، وبين العالم العربى حتى فى أشد لحظات ضعفه، تبقى أشبه بعلاقة حبل سرى على منوال تلك القائمة بين الولايات المتحدة كتجسيد لقوة الغرب العسكرية والإستراتيجية، وبين أوروبا الغربية مصدر القيم والرموز والأفكار التى صاغت القوة الأمريكية بقدر ما ألهمت العقل الأمريكى. أو على منوال العلاقة بين

روما تلك الإمبراطورية السياسية والعسكرية المتمددة، وأثينا تلك المدرسة الفكرية والفلسفية الملهمة. فإذا كانت إيران فعليا ليست إلا قوة من الحجم المتوسط، الذي يزخر العالم العربي بثلاثة نماذج له على الأقل، يصبح الأفق مفتوحا على شراكة إستراتيجية / حضارية مؤكدة، لا مكان فيها لعداء مطلق رغم بعض التباين في المصالح، إن لم تكن صداقة مطلقة يحتمها التجانس في الثقافة.

وتحتم اللحظة الراهنة ضرورة الإصغاء لمنطق التجانس، وتهميش هواجس التباين لما تزخر به من تحديات مشتركة وجذرية يواجهها الطرفان معا بفعل التحالف الصهيوني المسيحي المحافظ ضد المنطقة برمته، إذ بينما إيران مستهدفة لمشروعها النووي الذي يصعب على الولايات المتحدة وإسرائيل التسليم به حتى لا تتهدد إستثنائية إسرائيل، ولنظامها السياسي الذي يبدو فعالا من خارج إطار الوصاية الأمريكية، فإن العالم العربي مستهدف لعملية تطويع كبرى وشاملة تمتد من السيطرة على العراق ربع الكتلة العربية، مرورا بفرض سلام الأمر الواقع على الفلسطينيين، وحتى إجثاث كل رموز وشواهد عصر التحرر القومي العربي.

ولاشك أن غياب طرف إسناد دولي يمكن الإستعانة به، إنما يفرض على الطرفين إنضاج معطيات هذه الشراكة، بتجاوز الحساسيات القائمة بينهما والدخول في حوار جاد ومثمر. وهو لن يكون جادا إلا إذا اعترف العرب بإيران كدولة كبيرة وكتلة حيوية معتبرة لها مصالح يجب أن تحترم، وتفاعلا معها مباشرة بجسارة واستقلال عن الأجندة الأمريكية. كما لن يكون مثمرا إلا إذا استعاد العرب ثقمتهم بأنفسهم كأنداد لإيران على الأقل، وكقلب تاريخي لاغنى عنه في تشكيل إستراتيجيات الشرق الأوسط، وقيادة التطور الحضاري لعالم الإسلام الواسع بكل حيويته وديناميكيته.

غير ان تلك الشراكة بدورها ضد الخطر الخارجي لن تكون ممكنة من دون ضمان أولى لأمن الخليج العربي ضد خطر الهيمنة الإيرانية. وربما كانت الصيغة التي تلبى المطلبين معا بمثابة طبعة منقحة من إعلان دمشق الذي كان قد تأسس أعقاب عاصفة الصحراء لموازنة نفوذ عراق مهزوم، وإيران طامحة،

ولكنه تجمد بفعل الوجود الأمريكى المكثف، وإستراتيجية "الإحتواء المزدوج" للطرفين .

وإذا كان التحدى قد إختلف الآن، فلم يعد يكمن فى صراع إقليمى بين العراق وإيران، بل فى وجود أمريكى ينزع الى إستراتيجية "الإبتلاع المزدوج" للدولتين، فإن صيغة الإعلان الأولى "٦+٢" تصبح عاجزة عن العمل ولا بد من تعديلها الى "٦+٤" بضم العراق وإيران إليها لتعمل ليس كصيغة أمنية محدودة، بل كأطار لشراكة سياسية وإستراتيجية متكاملة.

٢- العرب وإيران ضد الصهيونى - مسيحية.. توافق موضوعى

تحدث خبراء عرب كثر، قبل العاصفة اللبنانية وبعدها، عن صراع بين مشروع أمريكى وآخر إيرانى على مقادير المنطقة مع غياب أى تصور عربى لمستقبلها. وأظن ذلك صحيحا فى المجلد وغير دقيق تفصيلا، فالولايات المتحدة بحكم دورها وحجمها ليست فى موقع تناقض جذرى أو جوهرى مع العالم العربى حسب المنطق الإستراتيجى الصحيح الذى تصوغه ثوابت تكوينية كالجغرافيا والتاريخ والثقافة ما يعنى أن التوافق بين الجانبين أمر ممكن بل طبيعى، وأن التناقض الظاهر بينهما صنيعة وعى مزيف مثقل بأوهام السيطرة الإمبراطورية فرضه اليمين المحافظ، الذى تمكن من أخضاع العقل الأمريكى الجمعى لأسوأ المؤثرات الإسرائيلية. فالصراع الجوهري إذن يدور بين إسرائيل التى تخاطب العقل الأمريكى من داخله لإقناعه بالتعامل مع المنطقة عبر منهجها العدوانى سواء لدافع نفسى يتعلق بعقدتها الوجودية المستحكمة، أو لدافع إستراتيجى يعنى بتحقيق أكبر عائد ممكن لتحالفها مع الولايات المتحدة، أو كليهما. وبين إيران التى تخاطب العقل الأمريكى أيضا ولكن من خارجه، لإقناعه/ إرغامه بالسماح/ التسليم لها بالعمل كقطب إستراتيجى فعال فى إدارة المنطقة بما يعظم من مصالحها ومكانتها.

ويستند الجانبان، الإسرائيلى والإيرانى، الى حالة الركود التى تعيشها المنطقة منذ تخلت مصر عن قيادتها حضاريا نهاية السبعينيات، قبل أن تفقد حس الإتجاه الإستراتيجى بفعل العدوان العراقى على الكويت بداية التسعينيات، والى أن تحولت الى فراغ إستراتيجى كامل بعد إحتلال بغداد قبل ثلاث سنوات.

ويفترضان أن الوضع العربي سوف يظل كذلك في على المدى الذى يسمح لكليهما بإنجاز مشروعه الخاص، وهذا الإفتراض بالضبط هو ما ندعو الى تحديه وإفشاله. ولا شك عندى فى قدرة العالم العربى على الإفشال لأنه يجيد الممانعة وممارسة تكتيكات الإبطاء والدفاع السلبي عن النفس، ولكن الإستجابة العميقة للتحدى تقتضى إجادة تكتيكات أخرى تبدأ بالدفاع الإيجابى، مروراً بالهجوم البناء، وصولاً الى المبادرة الخلافة لإعادة تأسيس الواقع التاريخى.

ولعل نقطة البداية الصحيحة لهذا الدفاع الإيجابى والتي يمكن تطويرها تلقائياً الى هجوم بناء، هى التصالح مع المشروع الإيرانى، والضرب على المشروع الإسرائيلى بشدة تكفى لإفشاله نهائياً، كمقدمة للخروج من المأزق الشامل نحو إعادة إمتلاك المصير.

وتتبع مشروعية هذا الفهم من دواعى شتى يأتى على رأسها الأعراض الجانبية للصدام مع المشروع الإيرانى، لأنه ينبع من المنطقة نفسها ويحوز وسائلها ويتحدث لغتها، ولذا فسوف يثير لسنوات عدة إستقطاباً فى الساحة العربية بين تيار عام عقلانى وإن بقى "محافظاً"، وتيار ممانعة "راديكالى" وإن ظل هامشياً، والأغلب أنه سوف يتآكل فى النهاية كما تآكلت "جبهة الصمود والتصدى"، غير أنه سيبقى خصماً من الزمن العربى الممتد حينئذ فى شبه حرب باردة إقليمية، لها إستقطاباتاتها المتعددة على نحو يؤجل كل صياغة حضارية للمستقبل، وكل صياغة إستراتيجية للفراغ العربى متزايد الإتساع.

ويأتى ضمنها أن المشروع الإيرانى يسمح بإطلاق أدوار عربية خلاقة للجدل معه، إذ ينطلق من شراكة حضارية مع العالم العربى تبتغى إيران نصيباً أكبر فى قيادتها نحو ملء الفراغ الإستراتيجى بالمنطقة التى يمكن تسميتها بـ "المشرق العربى الإسلامى" بعكس المشروع الإسرائيلى الذى يطمح الى قمع كل دور عربى ممكن فى إعادة صياغة المنطقة لأنه ينطلق من تناقض جذرى معها، ويسعى الى طمس "الشخصية الحضارية المستقلة" للـ "الكتلة التاريخية العربية" بإحالتها الى مجرد كيانات فى "الشرق الأوسط":

- فبينما تركز إسرائيل على الغرب كرصيد حضارى مفتعل، وسياسى مؤكد، وتندرج فى إستراتيجيات عابرة للإقليم تمت بكل الصلة لنزعات الهيمنة الأمريكية، وتثبت فشلها فى كل إختبار عربى للتعايش مع المنطقة، فإن إيران

لا ترتبط بمشاريع هيمنة عالمية، ولا تعدو باحثة عن مجال أرحب للقيادة الإقليمية، وهي تستحقه إذا ما تخلت عن مفهوم تصدير الثورة وهو ما نظن أن إيران قد تجاوزته عملياً. أو على الأقل لم يثبت فشلها المؤكد في تجاوزه، لأن العالم العربي الذي دخل مع إسرائيل في حوار طويل لم يسفر إلا عن "قانا ١"، و"قانا ٢"، لم يكلف نفسه أبداً فتح حوار جاد و"علني" مع إيران، مكثفاً باتهامها عن بعد بالمسؤولية عن عدم إستقرار المنطقة لأنها أحيانا ذات مشروع إسلامي ثوري، وأحيانا أخرى ذات مشروع قومي فارسي، من دون ضبط للمصطلح أو تدقيق للتاريخ.

- وبينما سعت إيران، ولا تزال، إلى كسب الدول العربية الكبرى وعلى رأسها مصر والسعودية، وتدخل في تحالف ملموس مع سوريا، فإن إسرائيل لم تعد تكثر بدول المنطقة الكبرى، ولا تزال ترى في مصر، حسبما قال فرويد^١ يوماً، "عقدة وجودها في الواقع ودليل ضالتها في التاريخ" ما يجعل الخلاف بينهما على قيادة المنطقة خلافاً وجودياً في الحقيقة لا يخفيه مؤقتاً سوى تجميد مصر لدورها وحصره في العقد قبل الأخير في مجرد الوساطة بين العرب وإسرائيل، وهو ما تقلص في النصف الأول من العقد الحالي إلى الوساطة بين الفلسطينيين وإسرائيل، ثم في السنوات الثلاث الأخيرة إلى مجرد الوساطة بين الفصائل الفلسطينية نفسها، وهو دور صغير وثانوي لم يكن أبداً هو دورها أو قدرها، ولا شك عندي في سفور هذا الخلاف وبأكثر درجات الحدة بمجرد أن تعود مصر إلى ممارسة دورها في إعادة صياغة المجال العربي من حولها.

- وبينما تمتلك إسرائيل سلاحاً نووياً متقدماً يدفعها إلى العريضة الإقليمية ويمنحها صك أمان نهائي ضد ردات فعل ضحاياها لم يبذل العالم العربي جهداً يذكر لنزعه منها بغض النظر عن إستحالة ذلك واقعياً، فإنهم يبدون معارضة خفية وظاهرة لبرنامج إيران النووي الذي يبدو حتى الآن سلمياً، وحتى إذا ما صار عسكرياً فمن المستحيل إستخدامه ضد جوارها العربي الذي يزخر بالعنصر الشيعي المفترض ولأنه لها حسبما يدعى مناقضوها، والمؤكد قرابته الدينية والحضارية لها حسبما تشي معطياتها.

^١ - سيجموند فرويد، النبي موسى: الإنسان وديانة التوحيد، ترجمة د. عبد المنعم الحنفي، دار الشعاع للنشر، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥.

هذه الدواعي جميعا تفضح عجز العالم العربي عن المناورة الخلاقة بين الطموح الإيراني الأكثر مشروعية، والإسرائيلي الأكثر عدائية، إذ يميل الى التعامل بشدة غير مبررة مع إيران لدرجة التجاهل، ومرونة زائدة مع إسرائيل لدرجة الخنوع. كما تكشف عن أن هذا الميل لا ينبع من مساحة أو عمق التناقض الحقيقي مع كليهما، وإنما من حاجة النظم الحاكمة الى الحفاظ على الأمر الواقع، والإحجام عن بذل أى جهد سياسى لاستثمار الفرص ودرء المخاطر.

فى هذا السياق تكمن ميزة إسرائيل الحاسمة فى وجود إطار يُسمى بعملية التسوية وهو إطار معقد صار مُستهلكاً وبالياً وربما مذلاً، إلا أنه يبقى قابلاً لأن يُحال إليه وعليه سلوكيات تبدو فى الظاهر سياسية تنزع الى تحقيق "السلام" وهى فى الحقيقة لا تعبر إلا عن "غياب السياسة". ويضيف إلى هذه الميزة الإسرائيلية كون إطارها المحيط مشمولاً بالرعاية الأمريكية حتى صار أقرب إلى محطة يتم خلالها عملية "غسيل للسياسات الداخلية" لدى دول المنطقة، فكل ما تختلف عليه مع الولايات المتحدة يمكن مبادلتته بقبول أوسع للتصور الإسرائيلي، وكلما زادت التهديدات الإسرائيلية كلما زادت المناشآت والتنازلات الى الولايات المتحدة، وتكون النتيجة النهائية خصما مزدوجا من الأرصدة السياسية، ونزيفا مستمرا للكتلة الحضارية العربية بما يؤدي الى ذبولها ثم تشققها أمام تيارات الإرهاب العدمى التى تجد فى هذا الفراغ أفضل بيئة للنمو وأكبر مجال للتمدد.

وفى المقابل لا تمتلك إيران مثل هذا الإطار، فقد خرجت الثورة الإسلامية مباشرة الى حرب السنوات الثماني التى شنها صدام حسين باغواء من الغرب أو من شيطان الإستبداد، ثم خرجت المنطقة كلها الى حرب عاصفة الصحراء فى ظل تحالف أمريكى - عربى "إستثنائى"، وذلك فى مقابل إطار "إستثنائى" للتسوية السلمية بين العرب وإسرائيل بدأ بمدريد وإنتهى بـ "قانا ٢" وقد ظلت إيران على مسافة منه. وفى هذه المراحل جميعها لم يُنح للطرفين العربى والإيرانى شق قناة جادة للحوار المباشر، فدار الحوار عبر الإعلام ومن خلال الصور النمطية الغربية التى غذت الهواجس والشكوك العربية إزاء إيران.

وعلى العكس من إسرائيل، لا يحظى التفاعل مع إيران بضمانة أمريكية، بل أنه محاط بصاعق سياسى لا يكاد أحد يقربه إلا وأصابه من الكوارث بقدر جرأته أو غفلته ! والى الدرجة التى لم يطرح معها هذا السؤال الجاد: إذا كانت إيران حاضرة واقعياً فى شتى القضايا العربية الملتهبة على النحو الذى يدعيه الجميع عليها، فلماذا لا يتم الحوار معها وصولاً الى توافق عقلائى حول تلك القضايا ووضع سقف ممكنة يمكن الدفاع المشترك عنها، حتى لا تبقى إيران مثل "الفاعل الشبح" تطرح تأثيراتها من داخل فضاء مظلم، ما يمنحها فرصة التأثير، ويعفيها من عبء الحساب؟.

هذا التوافق العقلائى إذ يتطلب قدراً كبيراً من المرونة الإستراتيجية، إنما يقتضى إرساء الحوار العربى - الإيرانى على قاعدة ديمقراطية جوهرها دعم إيران للخيارات الإقليمية التى يتوافق العرب حولها ويرونها صالحة لهم وليس ما تتصوره هى واجبا عليهم، وفى المقابل على العرب ان يكونوا بمثابة الجسر بينها وبين الغرب تكريساً لخيارات عقلانية تقوم على الحوار والحلول السلمية وعلى حفظ حقوقها العادلة فى إمتلاك التكنولوجيا النووية، أو على الحياد الإيجابى إذا ما إختارت هى المواجهة مع الولايات المتحدة فلا يسمحوا لأحد بالهجوم عليها من الأرض العربية أو الزج بهم دعائياً وسياسياً فى مخطط لحصارها والضغط عليها.

وفى المقابل على إيران أن تتحدث بلغة واضحة مستقيمة، وأن تقدم ما يثبت للعرب من غير حلفائها "سوريا وحزب الله وحماس" أنها تقف معهم فى الخندق نفسه، وأنها لا تأخذ هؤلاء الحلفاء كرهينة لديها أو تسعى لتوظيفهم ضد المصالح العربية، وأن تقدم لمحيطها الخليجى بالذات من الضمانات ما يكفى لطمأنته، ولدولة الإمارات العربية تحديداً من التعهدات ما يضمن لها إخضاع قضية الجزر الثلاث للتحكيم الدولى، ناهيك عن إحترام الرؤية العربية لمستقبل العراق الموحد وللدور السننى فيه.

وفى هذا السياق يتوجب على سوريا أن لا تجعل من نفسها مخلب قط إيرانى فى الساحة العربية وخاصة فى لبنان، بل جسراً بين الطرفين تحقيقاً للتوافق العقلائى المنشود، وحماية للمنطقة من الفوضى. ذلك أن الفوران السياسى الناجم عن العاصفة اللبنانية يبقى الأفق مفتوحاً على كل الاحتمالات، وحيث

السجال يزداد اشتعالا داخل إسرائيل بين قراعتين متناقضتين للواقع والمستقبل معا:

القراءة الأولى ترى الحل فى تسريع خطى التسوية السلمية بإستنتاج أن العاصفة اللبنانية جاءت كنتيجة للإبطاء فيها، وهذه القراءة تقود الى الحوار مع سوريا، وإن بقى الأمر رهنا بالفصول القادمة من المنازلة النووية بين أمريكا وإيران، فقد تلجأ الولايات المتحدة لهذا الحوار لعزل سوريا والإستفراد بإيران قبل مواجهتها، وقد تنتهى المنازلة بصفقة مع إيران تقود الى التشنج الإسرائيلى مع سوريا، وأتصور أن التصالح العربى - الإيرانى عبر الجسر السورى هو الضمانة الأكيدة لعدم عزل أيا من البلدين وتجميد سيناريو الفوضى الإسرائيلى/ الأمريكى.

والقراءة الثانية ترى الحل فى مزيد من أعمال القوة بإستنتاج أن ما جرى فى لبنان يرجع الى تهاون إسرائيل فى إستخدام القوة مع حزب الله ! وهو خيار قد تلجأ اليه الحكومة الحالية هروبا الى الأمام بمزيد من التورط العسكرى لإقناع الرأى العام الإسرائيلى بجدارتها، أو الحكومة القادمة، وهى غالبا أكثر يمينية وتشددا، إثباتا لحزمها وقدراتها.

وفى كلا الحالين، لا سبيل أمام سوريا إلا العودة للإلتحام بالكتلة العربية وعدم التعويل فقط على تجربة "المقاومة الوطنية اللبنانية الباسلة والمشروعة" التى إستطاعت فعلا جرح كبرياء إسرائيل وكشف قصوراتها وتعطيل مشروعاتها، ولكنها بالقطع لا تكفى للتحرك الى الأمام، فإذا كان من العبث التقليل من التجربة الفذة لحزب الله، فمن الخطر التعويل عليها وحدها فى صنع المستقبل، الذى لاتستطيع صياغته سوى القدرات الكبيرة، والإرادات النافذة حتى لا تبقى الجغرافيا العربية رهينة فراغ، والمصير العربى أسير فرقاء.

٣- العرب وإيران والمشكل النووى .. تحالف إستراتيجى

وظنى ان العراق النووى الأمريكى - الإيرانى يصلح مدخلا إلى إعادة تأكيد الدور العربى فى المنطقة، والى صياغة جديدة بناء للعلاقات العربية - الإيرانية. فالغاية القصوى لإيران من القدرة النووية هو الإعتراف بها كقوة كبيرة لها دورها فى الخليج والعراق تحديدا.

فالعراق إذن في قلب العراك النووي، ومن أجل إستعادته، وتجنّب المنطقة حربا عدمية، وإعادة بناء الدور الإستراتيجي العربي فى الشرق الأوسط يتوجب علينا الدخول الى ساحة هذا العراك برؤية واعية وإرادة مستقلة للتأثير فى توجهاته المستقبلية والتي تتمحور حول سيناريوهات ثلاث أساسية:

السيناريو الأول: هو قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية الى إيران وإشعال حرب يصعب تعيين مدى حدتها وسخونتها، ولكن المؤكد أن جزءا معتبرا منها سوف يدور على الأرض العربية حيث توجد لإيران تحالفات طائفية وإستراتيجية تكاد تشكل هلالا محيطا يمتد من سوريا وحتى لبنان وفلسطين، وجميعها تحوى بؤر ملتهبة لن تبقى بعيدة عن أى صراع قادم مع الولايات المتحدة. ومع إفتراض منتهى الحكمة لدى المتحكمين فى هذه البؤر بما لا يجعلها مسرحا أصيلا للحرب، يمكن تصور السنة لهب تتال منها بشدة. وأما العراق الذى يستضيف على أرضه نحو ١٥٠ ألف جندي أمريكي وبريطاني فلا يمكن تصور بقائه بعيدا عن ساحة الحرب، فهؤلاء الجنود بعثادهم إما رأس رمح القوة الأمريكية فى هجوم ناجح على إيران، وإما رهينة لأعمال فدائية وإنتحارية يقوم بها إما إيرانيون يتم إعدادهم لذلك قيل أن عددهم نحو ٥٥ ألفا، وإما شيعة عراقيون متعاطفون.

وسواء دارت هذه المنازلة عبر الأسلحة التقليدية أو إستخدمت فيها الولايات المتحدة أسلحة نووية تكتيكية. وسواء تمكنت من توجيه ضربات مباشرة للمواقع النووية الإيرانية بحيث تدمرها تماما أو جزئيا بما يتضمنه ذلك من إحتتمالات التسرب الإشعاعى أو التلوث البيئى، أو قامت بشن هجوم واسع على أهداف إيرانية متعددة ومنتشرة وملاصقة للجوار العربى. وسواء قامت ايران بالرد من خلال ضربات مركزة على القوات الأمريكية المهاجمة، أو بشن هجوم صاروخى واسع على كل القواعد العسكرية أو الأهداف والمصالح الأمريكية فى المنطقة. وسواء قامت بضرب إسرائيل لتحقيق أهداف نفسية أو لم تفعل. وسواء ردت إسرائيل على الهجوم الإيرانى أو أخذت زمام المبادرة وشاركت فى الهجوم من البداية. ففى كل هذه الحالات أو بعضها، سوف تكون الأرض العربية فى أغلب دول الخليج مسرحا لحرب عبثية يتحمل العرب وزرها من دون أى مكاسب حقيقية، ولهذا يبقى هذا السيناريو هو الأسوأ.

أما السيناريو الثاني : فهو عقد صفقة بين الولايات المتحدة وإيران - ثار ولا زال يثور حولها الجدل - تقوم الأخيرة بمقتضاها بالتوقف عن تخصيص اليورانيوم تماما أو لمدة محددة، مع تقديم ضمانات للوكالة الدولية والولايات المتحدة على السواء تكون رادعة ومانعة لأي إنحراف نحو أهداف عسكرية بما يجعله غير ذي قيمة، أي تجميده بطريقة مشرفة.

وفى المقابل تحصل إيران على إقرار نهائي بنظامها السياسى، وتطبيعا كاملا للعلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وعلى دور متزايد فى الخليج العربى يمنحها حق الحضور الواسع على ضفتيه ويمكنها من تقاسم النفوذ فى العراق حيث تسعى الولايات المتحدة لإقامة أكبر قاعدة عسكرية، وبعثة دبلوماسية وتحتاج الى أجواء هائنه تضمنها ترتيبات مع إيران.

غير أن هذا السيناريو يبقى صعب نظريا، رغم دوافعه العملية، لأنه يفترض تحول إيديولوجى كبير للنظام فى إيران قد يفقده مبرر وجوده من الأصل وخصوصا بعد ان التف الشعب الإيرانى حول المشروع النووى الذى صار عنوانا على كبرياته السياسى، وعلما على استقلاله القومى. كما أنه يبقى الأسوأ من وجهة النظر العربية على المدى البعيد لا القريب لأنه يتأسس على قاعدة شراكة أمريكية - إيرانية طويلة نسبيا فى إقتسام النفوذ والمصالح على حساب العالم العربى، كما يغير هيكلها من العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية، وهو ما لانتوقعه على وجه العموم.

أما السيناريو الثالث : فهو نجاح إيران فى تحدى الولايات المتحدة والإفلات بالغنيمه النووية ولو عانت فى ذلك من بعض العقوبات الإقتصادية التى يمكن تحملها، أو من زيادة حدة الحصار السياسى المضروب حولها وخاصة من دول الترويكا الأوروبية التى تتفاوض معها نيابة عن الولايات المتحدة وهو أمر لن يكون مؤثرا بدرجة كبيرة لأن إيران تعودت على هذه الحالة منذ الثمانيات. هذا السيناريو هو الأكثر رجحانا لدوافع عدة أهمها ثلاث أساسية:

الدافع الأول: هو مشروعية الموقف الإيرانى على أكثر من صعيد، فقانونيا تتبدى مشروعية موقفها حسب نصوص معاهدة حظر الإنتشار نفسها والتي تضمن لأطرافها، حسب نصوص الفقرتين الثانية والرابعة، إمتلاك التكنولوجيا النووية السلمية. وسياسيا فإن إيران ليست دولة معتدية على

جيرانها كالعراق على نحو يجعلها مكروهة بشكل مطلق، ونظامها السياسي ليس عبثيا كصدام حسين بل ويعترف له منظرون أمريكيون كبار بهامش ديمقراطي مثل "برجنسكي" ويعتبره بعض آخر نموذجا للتورة الدينية ويشابه بين الخميني ونابليون بونابرت مثل فريد هاليداي^١.

والدافع الثاني: هو إصرار إيران الواضح على خيارها وقدرتها على الإضرار الواسع بالمصالح الأمريكية والإقتصاد العالمي وهو أمر لا يستطيع العقل الأمريكي البراجماتي أن يتحملة ما قد يدفعه للقبول في النهاية بـ "إيران نووية" وإن بشروط معينة يمكن لإيران قبولها وأيضا تحملها. خصوصا وأن هذا الإحتمال كان قائما منذ عشر سنوات لدى منظر عضوى كصامويل هانتجتون إذ يجادل في كتابه الأشهر عن "صدام الحضارات" بأن وجود خيار نووى إيراني موازن للسلاح النووى الإسرائيلي، على منوال التوازن القائم بين الهند وباكستان، يبدو أمرا محتملا في ضوء سعى إيران الى تكريس نفسها دولة مركز في العالم الإسلامى.

ويدعم هذا الإتجاه نتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان والتي وشت بأن اشعال حرب ضد إيران لن يكون عند التقدير بأقل من "الخطأ الفادح" الذى يقودها الى الهزيمة وربما الازلال الذى لم تكن تتصور مرارته يوماً. وينبع تشوفنا لهذا المصير من حقيقة أن هذه الحرب سوف تتدلع بين طرفى نقيض، أحدهما يمثل وعيا سياسيا وإجتماعيا مهجوسا بالبحث عن السعادة ما يضع قيودا بل وسدودا أمام إندفاعاته عندما يلوح له فى الأفق أن خياراته العسكرية تبعث على الألم أو تستنزف الدماء، ومن ثم تتطلب تضحيات كبرى تبدو فى تصوره غير ممكنة أو مبررة طالما تبعث على الألم الإنسانى أو تزيد من التكلفة الإقتصادية وتقلل من بريق ما يسمى بـ "الحلم الأمريكى". أما الآخر فيمثل وعيا نضاليا نقيضا تتوفر لديه بل وتتكثف في شخصيته الحضارية تقاليد تاريخية عريقة، وروح قومية ناجزة، ومذهب إعتقادى مجبول على التضحية، ما يجعله

^١ - زيجنيوبرجنسكى، الفوضى : الإضطراب العالمى عند مشارف القرن الحادى والعشرين ، ترجمة مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ .

^٢ - فريد هاليداي ، الكونية الجزرية لا العولمة المترردة ، ترجمة خالد الحروب ، دار الساقي ، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .

يستमित فى الدفاع عن كرامته القومية باستدعاء كل مخزونه النفسى ومن دون قيود أو حدود لما يمكن أن يتحملة من ألم إنسانى، أو تكلفة إقتصادية. وفى حالة كهذه لا يكون أمام الطرف الأقل رغبة فى التضحية، مهما كان حجم قوته، إلا الإنسحاب أو الهزيمة.

وأما الدافع الثالث: فيتعلق بالنظام العالمى نفسه والقيود المتزايدة على حرية الحركة الأمريكية قياسا الى ما كان عند إحتلال العراق مثلا، وخصوصا فى ظل نمو الدور الروسى - الصينى الراض للخيار العسكرى، بل والرفض الروسى حتى الآن لتوقيع عقوبات إقتصادية مغلظة على إيران تحرمها من عائد صفقات كبيرة نفطية وتسليحية تجاوز حد الـ "٢٠ مليار دولار" عقبتها إيران بذكاء سياسى شديد فى التوقيت الذى يجعل من بدء سريانها قرينا لبدء إشتعال الأزمة. وبرغم أن المانيا وفرنسا، قد حاولتا لعب هذا الدور نفسه وفشلتا فى صد الإندفاع العسكرى الأمريكى نحو العراق، فإن الأمر يبدو مختلفا هذه المرة بالنسبة الى روسيا وعلى أكثر من صعيد؛

- فإيران تمثل لروسيا بالذات ما هو أكثر بكثير مما مثله العراق المحاصر لألمانيا وفرنسا على الصعيد الإستراتيجى كنتيجة للقرب الجغرافى.
- كما أن الأزمة العراقية تبدو كخبرة تاريخية، إيجابية للولايات المتحدة تدفعها الى التمدادى، وسلبية لروسيا تثير لديها التوجس من أن مزيد من التراجع يعنى المزيد من الإندفاع الأمريكى. والمؤكد أن خبرة صراعية واحدة مهما كانت حدتها لا تدفع الى تفجير نمط تفاعل دولى قائم، غير أن تكرار هذه الصراعات يفجر بلا شك إستقطابا دوليا حولها.
- والأهم من ذلك أن الأزمة الإيرانية تنفجر فى وقت يشهد إستعادة روسيا لعافيتها الإقتصادية، وأيضا تحقيقها لبعض المكاسب الإستراتيجية على حساب السياسة الأمريكية فى روسيا البيضاء وأوزبكستان، وأوكرانيا، ما يعنى توقف مسلسل الإخفاق المستمر للسياسة الروسية فى مواجهة نظيرتها الأمريكية منذ الإنهيار السوفيتى.

وربما تفسر هذه العوامل جميعا ما أسماه بعض المحللين "بؤاد حرب باردة جديدة" ومنتصوره نحن إنتفاضة للروح القومية الروسية ضد الغطرسة الأمريكية

فى التعامل معها كشف عنها السجال الذى دار فى العام الماضى "٢٠٠٦" بين قادة البلدين وإختتمه الرئيس الروسى بوتين فى خطاب حالة الإتحاد مؤكدا "عزم روسيا تطوير قدراتها العسكرية خصوصا النووية" ومحذرا الولايات المتحدة من شن عملية عسكرية ضد إيران لأن "وسائل القوة نادرا ما تعطى النتائج المطلوبة، وغالبا ما تكون عواقبها أكثر فظاعة من التهديد الأسمى". وقد إستقبلت النخبة السياسية الروسية خطاب بوتين بترحيب شديد، باعتبار أنه "يحمل نظرية للسياسة الخارجية الروسية حتى عام ٢٠١٠م".

وفى الحقيقة يبقى هذا السيناريو الأفضل عربيا ما يوجب علينا دعمه من خلال صفقة شاملة مع إيران تتأسس على "المصالح المشتركة" وتبادل الموقف العربى الإيجابى حيال الملف النووى الإيرانى، بموقف إيجابى إيرانى من قضيتى الجزر الإماراتية، وإدارة مرحلة الإنتقال فى العراق، خصوصا وأن عراق ما بعد الإحتلال لن يعود فى الأغلب الى الفضاء القومى مباشرة، بل سوف يدخل مرحلة إنعدام وزن قد تطول أو تقصر يعانى خلالها من تصارع النفوذ الأمريكى - الإيرانى عليه. ولسرعة تجاوزها، يتوجب على العرب تحديد الطرف الذى يمكن مشاركته فى إدارتها، وهل هو الولايات المتحدة التى تنوى إقامة قاعدة عسكرية كبرى لضمان مصالح تسهم فى توجيهها أجندة إسرائيلية تهمش البعد القومى للعراق. أو هو إيران الدولة الجارة التى لها مصالح مؤكدة فى العراق يمكن الحوار حولها، ولكنها لا تحتاج لقاعدة عسكرية ولا تستطيع فرض إملاءات حقيقية كبرى على العالم العربى حتى لو أرادت، كما أنها لن تحيل العراق الى فضاء خلفى لإسرائيل.

هذه الصفقة يمكن تجسيدها فى مبادرة عربية يتم صياغتها وتوجيهها الى الأمم المتحدة تتأسس على موقف مؤداه: إما ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وعلى رأسها السلاح النووى الإسرائيلى، أو التسليم بحق إيران فى تخصيب اليورانيوم على أراضيها، والمضى قدما فى تطوير قدراتها النووية السلمية طالما أن إسرائيل تملك السلاح النووى منفردة. وتتبع معقولة هذه المبادرة العربية من عدة إعتبرات أهمها:

أ- أن تتساق المواقف بين العرب وإيران سوف يضع قيودا على الصفقة الإيرانية - الأمريكية الذى جرى الحديث حولها فلا تكون ضد المصالح العربية

بالضرورة، سواء لأن التنسيق العربي مع إيران سوف يقوى من موقفها التفاوضى ويقلل من حاجتها الى الصفقة الأمريكية، ومن ثم الى تقديم تنازلات أو دفع أثمان غالية. أو لأنه سوف يدفع الولايات المتحدة الى إعادة تسمين المواقف العربية المعتدلة التى صارت مهملة باعتبارها من البديهيات، ويضغط عليها نحو عدم الإجتراء على المصالح العربية الأساسية.

ب - كما أن القدرة النووية الإيرانية، حتى فى حالة إمتلاكها للسلاح النووى لا تمثل أذى خطيرة على العالم العربى وبالذات مناطق الإحتكاك مع ايران فى الخليج التى تزخر أساسا بالأقليات الشيعية التى لا يمكن استخدام مثل هذا السلاح فى إبادتها. كما أن ايران برغم خطابها السياسى المتشدد تبدو عقلانية بما يكفى لكبح جماح نفسها عن الإستخدام العدمى لهذا السلاح إذ تبرر شرعيته الداخلية بالدفاع عن الأمة الإسلامية، كما تدرك أن إستخدامه فى غير أغراض الردع يكفى مبررا لأن تقوم الولايات المتحدة بإبادتها نوويا.

ج - ومنها أن المنطقة لا يمكن أن تبقى بكاملها حكرا على السلاح النووى الإسرائيلى، ورهينة له، فاذا كان ذلك يمثل مصلحة اسرائيلية / أمريكية فهو بالقطع لا يمثل مصلحة عربية/إيرانية، ولا شك فى أن الخروج من مأزق الإنفراد الإسرائيلى النووى يبقى أمرا مطلوبا، ولكنه غير متصور إلا عبر طريقين؛

الطريق الأول هو تحييده من خلال امتلاك طرف عربى له، وفى ظل تعذر وجود مالك عربى ربما يكون الخيار الإيرانى / الإقليمى هو البديل الممكن الآن وخاصة بعد نجاحها فى إمتلاك دورة كاملة للوقود النووى. ليس لأن القنبلة الإيرانية هى بمثابة "القنبلة الإسلامية"، بل لأن المنطق الإستراتيجى البسيط يقول: أن إنتشار أى سلاح مهما تكن خواصه وعدم تركزه فى قبضة واحدة يقلل من أهمية حيازته أصلا، فضلا عن نمو آلية الردع بين المالكين له.

الطريق الثانى هو المطالبة بنزعه لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهو خيار مثالى لا يمكن لإسرائيل القبول به إلا فى ضوء إمتلاك طرف مناوىء له بحيث يكون النزاع متبادلا. وفى ظل غياب القدرة النووية العربية، تمثل إيران هذا الطرف الإقليمى باقتدار. ومرة أخرى ليس

لأنها تحوز القنبلة الإسلامية، ولكن لأنها تثير مخاطر الإنتشار المتزايد وهو سيناريو بالغ الخطورة لابد وأن يحرك الولايات المتحدة نحو فرض حظر شامل على المنطقة وقد يحفز إسرائيل الى قبوله لإدراكها خطورة الفوضى على وجودها.

ربما كانت المشكلة الأساسية في هذا الخيار تكمن في حالة الخمول السياسي التي يغيب معها الخيال، والكسل الإستراتيجي الذي يقتل روح المبادرة، ما يحرم العقل السياسي العربي من التمرد على مألوف سياساته وأنماط تفكيره، ولو فعل لنجح في الإفلات من القيود الضاغطة وأغلبها نفسية متوهمة إزاء "القدر الأمريكي". صحيح أن ذلك التمرد يتطلب قدرا من المخاطرة الإستراتيجية، ولكن متى تقدمت الأمم أو نهضت أو أعملت إرادتها في التاريخ من دون مخاطرة أو حتى مغامرة؟.

ثالثاً: نحو الجسر التركي...عبورا الى الشاطيء الغربى

تكمن أهمية النموذج التركي فى الجدل الذي يعيشه بين الهوية والحدائة منذ نحو القرنين، كما تتبع جاذبيته من السير الجدلى الناجح، حتى الآن، نحو تجاوز "الأصولية العلمانية" التى جسدتها الصياغة "الكمالية" للهوية القومية فى القرن العشرين، وأيضا تجاوز "العثمانية التقليدية" التى جسدت الصياغة التاريخية للهوية الإسلامية قبل القرن العشرين بإعتبارها سلفية تاريخية، وذلك باتجاه "العثمانية الجديدة" التى يتصالح داخلها الإسلام مع الحدائة كصياغة جديدة لهوية تركية فى القرن الحادى والعشرين تصبح نموذجا حيا وخبرة عملية تلهم المصالحة التاريخية نفسها على المستوى الحضارى بين الشرق العربى الإسلامى فى كليته، وبين الغرب فى عمومه، وذلك عند نقطة توازن لا تتكرر لقوة حضور الغرب فى عالمنا المعاصر ولا لجاذبية قيمه الفكرية والسياسية ولا للحظات التثاقف الإيجابى معه. ولكنها فى المقابل تضع هذا الحضور فى موضعه، وترده إلى أصله باعتباره تجربة فى التاريخ وإن كانت زاهرة، وليس وصفة سحرية للتقدم كما تصورت الأصولية العلمانية الكمالية فى القرن العشرين. ومن ثم تصبح تركيا الجديدة جسر عبور إسلامى الى الفضاء الأوروبى، وبوابة دخول أوربية الى الفضاء العربى الإسلامى.

غير أن تحقق ذلك يبقى مشروطا بأمرين أساسيين يطرحا علينا سؤالين كبيرين أولهما عن الكيفية التى عمل بها النموذج التركى ليصل الى اللحظة "التعادلية" الراهنة. وثانيهما عن الشروط التى تجعل هذا التعادل الناجح فى تركيا منتجا لنا على الشاطيء الشرقى للحضارة، ومقنعا لهم على الشاطيء الغربى لها.

١ - مفهوم الجدل الهيجيلى وتحولات النموذج التركى

أما السؤال الأول عن الكيفية فيستدعى لدينا مفهوم الجدل الهيجيلى الذى تحولت به تركيا بين صورتىها المتناقضتين طيلة القرن العشرين، سواء من على الشاطيء الشرقى نحو الغربى عندما كانت صورة الشرق لا تزال فى موقع الإيجاب مجسدة فى العثمانية التقليدية والخلافة الإسلامية، وذلك نحو الصورة السالبة الكامنة فى العلمانية التى كانت لا تزال نحيلة وتطالب بموضع قدم على ساحة الهوية التركية، أو من على الشاطيء الغربى نحو الشرقى بعد أن جسدت تركيا القومية، أو حاولت، تجسيد صورة الغرب، وبعد ان أدركت ان الصورة

رغم جاذبيتها لا تغنى عن الجسد، وأن العقل لا يلغى الروح وان تغيير الملبس لا يضمن تغيير الواقع، فعادت تبحث لها عن جذور تربطها بالأرض، وعن قلب يوازن عقلها الجامح والمحبط معا، غير أنها لم تكن تبحث - عن صدق ووعى - عن تلك الصورة القديمة، وإن وجدت عصارتها، ولكن عن تلك الصورة المستجدة الجدلية التوفيقية. باختصار عن الصورة التعادلية، التي من خلالها تستطيع القول، وربما صادقة، بأن التناقض قد خفت حدته، وأن الجدل كان خلافا بين عنصرى هويتها المتناقضين العثمانية والكمالية، وأنه قد آن لها أن تهدأ نوعا قبل أن تبدأ فى جدل جديد نحو تعادل جديد وهكذا.

فالهوية ليست أفنوما ثابتا يعطي للأمم مرة واحدة وإلى الأبد، وبشكل يعلو علي التاريخ، لكنها فاعلية الأمم المستمرة وهي تلتحم بمتغيرات عصرها من داخل روحها التكوينية/ شخصيتها الحضارية. ولأن روح الأمم تعرف ثباتا نسبيا وبتغيرات العصور قانونها التحول، فإن الهوية بهذا المعنى تقع بين شقي رحى عوامل الثبات، والتغير، ولذا فوجودها التاريخي تصوغ مضموناته عمليات تشكيل مستمرة ومتوازنة، ترفض الجمود عند لحظة تركيبية بعينها، وتأتي في الوقت ذاته الإنخلاع من كل لحظاتها التكوينية السابقة. فهي إذن عمليات تشكل أقرب إلى النحت في صخور الجرانيت، حيث التطور بطيئا جدا يفعل فعلة بالتراكم، منها إلى القطع في لدائن البلاستيك، حيث التطور حادا يفعل فعله بالانقلاب أو التمزق.

وفي الحالة التركية^١ بشكل خاص مثلت الأتاتوركية بكل مكوناتها تحولا انقلابيا، كأنه قطع في لدائن البلاستيك، علي الهوية الإسلامية التاريخية، دون سند إلا من وعد تاريخي بالتحديث والتقدم حاول في الحقيقة إعادة تصنيع/تغريب المجتمع وليس مجرد تغييره، حيث مثل النمط الغربي وصفة سحرية للتقدم وليس مجرد تجربة إنسانية في التاريخ، بينما أصبح الإسلام هو الآخر الذي تتحدد في مواجهته الذات التركية في الصياغة الأتاتوركية للهوية.

ولأن المجتمع التركي ليس مجرد لدائن بلاستيكية قابلة للتصنيع علي نحو نهائى، فقد أبدي ممانعة متزايدة لهذا التحول، أسهمت في تدعيمها عوامل شتى

^١ - انظر : للمؤلف ، تحولات الهوية ..والعلاقات العربية - التركية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، طبعة عام ١٩٩٩م.

محلية ودولية وإقليمية، وتغذت ربما من إخفاق الوعد التاريخي بالتقدم، ولكنها نبعث بالأساس من الرغبة في الخلاص بالروح من إفك التغريب وحالة الاغتراب التي لفت الشخصية والتكوين. ولقد عاش المجتمع التركي حالة الممانعة هذه منذ الخمسينيات على الأقل، وعبر مرحلتين أساسيتين، ومارسها بشكل مختلف في كل منهما؛

في المرحلة الأولى: والممتدة بين الخمسينيات والثمانينيات، مارس الامتناع بالتفكيك البطيء للأتاتوركية، والاستعادة الوثيدة للإسلام عبر عملية إحياء إسلامي بدت عميقة الجذور في قلب المجتمع التركي، غير أنها ظلت متبرعه للمجتمع تنمو في سياقه، وحسب تحولاته، خاصة المجتمع التقليدي في الأناضول، ولم تستطع أن تخرق النخبة الحاكمة ولم تكن قُط نبتا للدولة التي ظلت نخبتها علمانية متطرفة تري وتعرف نفسها وبلادها، من خلال الصيغة الأتاتوركية.

وفي المرحلة الثانية: التي بدأت بمطلع التسعينيات أخذ يمارس الامتناع بالبناء الوثيد للعثمانية الجديدة كخطاب هوية يرتكز على الإسلام ويستند إلي ركائز قوة سياسية صاغت مظاهر الصحوة الإسلامية المتنامية، والمدعمة بالعوامل المحلية والخارجية منذ الثمانينيات كما وكيفا فأفرزت مع بداية التسعينيات نخبة جديدة متقفة بقدر ما هي مسلمة، تمكنت بفضل استقلاليتها المتنامية عن الدولة، ومرونتها واعتدالها السياسي من اختراق نخبة الحكم والنظام السياسي لتطرح خطابها الجديد من داخل الفضاء السياسي أيضا، وليس المجتمعي فقط، ليكون منافسا للخطاب الأتاتوركي في التعبير الرسمي عن الهوية التركية.

في هذا السياق قاد الرفاة الإسلامي حامل لواء "العثمانية الجديدة" في التسعينيات، سيناريو المعارضة بالمعنى التاريخي قبل السياسي، إذ مثلت تجربته في السياسة التركية محاولة لإستئناف الحكم الأتاتوركي الصادر قبل ثلاثة أرباع القرن على تركيا بالعلمانية المتطرفة. والعثمانية الجديدة ليست صيغة انقلابية، فهي ذات منحي توازني بين ثنائيات عدة في تأسيس الهوية، وفي التعبير عنها من قبيل: الدين والعلم، الإيمان والعقل، العرق والإنسانية، الدولة والمجتمع على صعيد التأسيس لها. ومن قبيل: الثقافي والسياسي، الماضي

والحاضر، الشرق والغرب، على صعيد التعبير عنها أو النزوع الى تجسيدها. والمهم لدينا في هذا السياق هو الثنائية الحضارية، إذ تقدم العثمانية الجديدة رؤية توازنه للعلاقة بين الشرق/ الماضي والغرب/ الحاضر ترجع التخلف العثماني للممارسات الإمبراطورية العثمانية كمنتج للسلوك البشري لا ينجم بالضرورة عن الدين. كما تضع علاقتها بالغرب موضع افتراض، فإذا كان الارتباط بالغرب والأتاتورية لم يمنحاً تركيا تقدمها المأمول طيلة القرن، فإن الاستمرار في فرضهما يصبح أصولية علمانية معكوسة تحتمي بالأمر الواقع وتعيش في مركب قصورها الذاتي، لذا فهي تدعو فقط إلى رد العلاقة بالغرب إلى حجمها الطبيعي، من كونها وصفاً سحرية للتقدم إلى علاقة عادية محل للحساب وإعادة التأمل.

وهنا يمكن فهم المشهد التركي الممتد في القرن العشرين، ولا يزال في وريثه الحادي والعشرين حسب منطق الجدل الهيجلي، إذ النموذج العثماني الإمبراطوري أو العثمانية التقليدية تمثل الصورة الأولى أو الأصلية أو الموجبة للهوية التركية، وهي صورة استمرت قائمة نظرياً حتى إعلان الجمهورية عام ١٩٢٣، وسقوط الخلافة رسمياً عام ١٩٢٤. ولكن المنطق الجدلي للتطور التركي يؤكد علي أن الصورة النقيضة أو السلبية/ الأتاتورية، كانت تتخلق في رحم الأولى منذ بداية الثلث الثاني للقرن التاسع عشر، وتحديدًا منذ بداية عصر التنظيمات في ١٨٣٩، ثم تنامت مع إعلان أول دستور عام ١٨٧٦، مروراً بتكوين جمعية الاتحاد والترقي التي أجبرت السلطان عبدالحميد علي إعادة العمل بالدستور عام ١٩٠٨، ثم الحرب التحريرية التي قادها كمال باشا أتاتورك انطلاقاً من فضاء الدولة الوطنية وليس الإمبراطورية التاريخية كزعيم وطني حرر الأرض التركية في مواجهة المحتل الفرنسي والإنجليزي بعد الحرب العالمية الأولى.

ولقد استمرت هذه الصورة في النمو لنحو القرن قبل أن تسود وتعلن عن نفسها علي المسرح السياسي التركي، وقد نمت تلك الصورة من السلب نحو الإيجاب لأسباب موضوعية، يأتي علي رأسها التراجع العثماني المستمر في مواجهة أوروبا منذ فشل الحصار الثاني لفيينا عام ١٦٨٣ م. وبداية مسلسل الهزائم أمام روسيا ما بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومنها تفكك الأبنية التاريخية

القائمة علي الإقطاع الديني العسكري الذي جسده العثمانية التقليدية مع تراجع العصور الوسطي وزحف العصور الحديثة علي أنقاضها، وهو ما تجسد تاريخيا وسياسيا في بروز أوروبا كقوة حديثة متقدمة مهيمنة علي مقادير العالم منذ القرن الثامن عشر علي الأقل، وعلي تخوم تركيا العثمانية حامل لواء الشرق العربي الإسلامي بوجه أخص. فقد أدركت الخلافة العثمانية تلك الحقيقة، وبدأت في التكيف معها ومحاولة تحديث نفسها باستعارة النمط الأوروبي، وكان في قلب هذه العملية التاريخية الجيش العثماني نفسه الذي مثل الأداة العملية في التحديث سواء علي صعيد وسائل قتاله وأنماط تدريبه ووسائل عيشه ونظام الحياة والملبس داخله. أو علي صعيد قيامه هو نفسه بمحاولة زرع التحديث في الخلافة نفسها. ثم وهو الأهم، نهوضه بعملية التحرير الوطني وإعلان الجمهورية تنشينا لتركيا الدولة القومية الحديثة، وهي اللحظة التاريخية نفسها التي شهدت إنقلابا في اتجاه الجدل بين طرفي الصورة فباتت العلمانية الأتاتوركية هي الصورة الأصلية أو قطب الموجب للجدل بديلا للعثمانية التقليدية، والتي أخذت في التواري تحت سطوة عملية التغريب العنيفة التي قامت بها النخبة الأتاتوركية من خلال الجيش والبيروقراطية التركية، التي حاولت إلغاء رموز الهوية التركية، بدءا من الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤، ثم إلغاء الطربوش، وحل الطرق الدينية عام ١٩٢٥، وتبني القانون السويسري عام ١٩٢٦، وإلغاء اعتماد الإسلام كدين رسمي للدولة، وتغيير حروف الكتابة من العربية إلي اللاتينية عام ١٩٢٨، ورفع الأذان بالتركية عام ١٩٣٢.

غير أن سطوة عملية التغريب من خلال علمانية متطرفة لا تأخذ الموقف المحايد من الدين كما في السياق التاريخي/ الغربي، بل تعتبر رفض الدين ومعاداته علي المستوى الاجتماعي والطقوسي هدفا لها، قد استقر في مواجهة العلمانية الأتاتوركية كصورة "موجبة" للجدل، الصورة الأخرى "السلبية" لهذا الجدل ممثلا في نزعة عميقة وإن كانت خافتة لإحياء الإسلام الذي كانت عملية التغريب قد قمعته فقط دون قدرة علي اقتلاعه من وجدان الإنسان التركي، باعتباره معينا للهوية والخلاص الفردي والروحي في مواجهة قسوة عملية التحديث وتعثرها في الوقت نفسه. وبالطبع لم يكن الإسلام الذي انبعث سالباً

هذه المرة في الجدل حول الهوية، هو الإسلام التقليدي بمكوناته ومقولاته ومفرداته، القروسطوية، بل الإسلام الحديث إلي حد كبير حول العثمانية الجديدة ذات العمق الوطني والقومي التركي، والروح الديمقراطية النامية والتوجهات الاجتماعية التقدمية والاقتصادية الرأسمالية، وهي المقومات التي جعلت منها منذ تسعينيات القرن الماضي، وبعد نصف قرن تقريبا من إنبعائها طرفا قويا ومؤثرا في الجدل حول الهوية.

ورغم استمرارها في موقف السلب والمعارضة حتي تجربة حزب الرفاة لمهندس عملية الإحياء الإسلامي نجم الدين أربكان، والذي تم تفكيكه وتجميد زعيمه ثم تراجع وريثيه حزبي: الفضيلة والسعادة، فإن الصعود الكبير لحزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان تلميذ أربكان الأكثر كارزمية أثبت قدرة العثمانية الجديدة علي التجدد، بل والتمدد أيضا، بمثل ما أكد - على حد وصف أحد المحللين الأتراك - نهاية طبقة سياسية كاملة تصدرت الساحة التركية في نصف القرن الماضي بإلهام الأيديولوجية الكمالية.

غير أن هذا التطور لا يعني أسلمة تركيا من ناحية، إذ يبقى حزب العدالة والتنمية حزبا ليبراليا في أغلب التصورات المعلنة عن رموزه، وإن انتفت عنه معاداة الإسلام كمتعقد وتقاليد في المجتمع التركي. بما يعني أنه يسعى إلي تجذير الإسلام الحضاري في المجتمع وليس إلي فرض الإسلام السياسي علي الدولة. أي أنه ينتصر للعلمانية في خبرتها الأوروبية، وذلك علي الكمالية التي تمثل نوعا من الأصولية العلمانية المعادية للدين في الدولة والمجتمع معا.

كما لا يعني استقرار الوضع تماما لحزب العدالة والتنمية، وإن كان يؤكد علي انتصار عناصر الاعتدال على جانبي الجدل حول الهوية في عمليات التشكين الثقافي/ التاريخي بالغة التعقيد، ما يعني استقرار جدل الهوية داخل إطار يتسع تدريجيا حول الصيغة التي يجسدها حزب العدالة والتنمية للعثمانية الجديدة. أي أن العثمانية الجديدة ستتحول تدريجيا الي وعى وسطي توفيقى لنخبة أوسع بكثير من حزب العدالة والتنمية أو حتى من النخبة الإسلامية الحالية، إذ سوف تميل إلي أن تكون تعبيراً ثقافياً عاماً معلقاً علي الفضاء السياسي بأكثر من كونها إيديولوجية حزب سياسي معين في مواجهة آخر نقض بالضرورة. وربما يتغير مسماها حينذاك بمسميات أخرى تحددها حواملها السياسية في

العقود التالية - حيث أن مصطلح "العثمانية الجديدة" نفسه كان أكثر ذيوعا في الثمانينات والتسعينيات عنه الآن - ولكن مع بقاء مضمونها الاعتدالي ورؤاها التوازنية للعالم السياسي المحيط بها في وضع أفضل ومتمم باستمرار في ساحة التعبير عن الهوية التركية. ذلك أن الظاهرة في مجملها هي ظاهرة تاريخية في الإحياء الثقافي لمجتمع عانى من علمانية متطرفة ومن قسوة الحداثة وإحباطاتها، كما عانى سلفا من نخلف تاريخي وتراجع حضارى بعد تفوق ساحق، ومن ثم فإن المنطق الجدلي يؤكد علي صعوبة الإرتدادات العنيفة نحو أى من طرفي الجدل الموجب أو السالب، الأمر الذي يقود إلي اندماجهما في مركب إسلام عقلاى يستطيع إنجاز المصالحة التاريخية بين ماضى تركيا ومستقبلها.

وهنا يأتى السؤال المهم وهو: إذا كانت الكيفية التى عملت بها تركيا قد وصلت بها الى أن تتصالح مع نفسها، ومكانها، وتاريخها، فهل يمكن ان تكون هى أيضا ذلك الجسر الذى يتم عليه لقاء المصالحة بين الشرق والغرب؟. ويتفرع السؤال فى الحقيقة الى إتجاهين، مثيرا لتحديين أساسيين: أولهما عن مدى إمكانية تقبل أوروبا للنموذج التركى؟ وأما الثانى فهو عن قدرة العالم العربى على تجسيد هذا النموذج التركى؟.

٢- جدل العقل الأوروبى حول النموذج التركى

وعلى صعيد السؤال/ التحدى الأول تمثل المفاوضات التركية مع الإتحاد الأوروبى إختبارا حقيقيا لرغبة أوروبا/ الغرب فى التعايش مع عالم الشرق الحضارى الإسلامى، والذى يبقى النجاح فيه مشروطا بعمق التسامح الغربى مع القيم الثقافية والأبنية السياسية للحضارة الإسلامية فى تيارها الوسطى المعتدل والذى يجسده النموذج التركى الراهن، والذى يواجه الآن تيارين نقيضين فى الفكر الغربى المعاصر:

فثمة تيار نقدى واسع تجسده أدبيات شتى تتمثل فى النزعة "الانسانية" داخل الثقافة الغربية تبدى تسامحا معنا بقدر ما تنتقد ذاتها من منظور الحقيقة التاريخية. هذا التيار يستلهم قيم التنوير الغربى الذى مثل كانط ذروته، فى صياغته لمثل الحداثة السياسية، حيث اعتقد بأن التاريخ مدفوع دوما الى الرقى

ولكن ذلك لن يتحقق إلا إذا تأسست منظومتان قانونيتان تسييران جنباً إلى جنب، إحداهما تسيير الشؤون الداخلية للمجتمع الواحد على أساس من الحرية والعدل وصولاً إلى الديمقراطية. والأخرى تنظم العلاقات بين الأمم على أساس من العدالة والتكافؤ وصولاً إلى السلام، مؤكداً على أنه لا يمكن تحقيق الحرية داخل الأمم إذا لم يتحقق العدل والسلام بين هذه الأمم. ومن ثم اقترح كائنة دولية تقوم على مهمة السلام العالمي في موازاة عملية تطوير الديمقراطية الليبرالية في المجتمعات المحلية، محذراً من أن تعامل هذه الهيئة مع بعض الدول المكونة لها بغير تكافؤ أو عدالة إنما يفسد عملها وينهى السلام العالمي، مثلما يؤدي الخروج على فكرة سيادة القانون إلى تقويض الديمقراطية داخل الدولة/الأمّة.

كما يستلهم الروح النقدية الحارة لفيلسوف العلم النمساوي الراحل كارل بوبر الذي قدم إحدى أبرز الإسهامات في نقد المركزية الغربية عندما طرح نقده لنظام فهم العالم لدى هيجل مبيناً فيه السبب لكل الانحرافات الشمولية في الدولة الحديثة حيث ظل الفكر الغربي المعاصر رهينة لبرجسية وطدت بشكل حاسم "نظام البديهيات في كتابات هيجل" وخاصة عندما يتحدث عن الغرب أو الشرق وأمهما، أو عن المسيحية والإسلام أو الأنظمة الدينية الكبرى وكأنها ذوات حية وكائنات جماعية مشخصة وكنيات شمولية، وبرغم ذلك فإنها لا تتغير إلا قليلاً بما يصبغها بطابع جوهرى لا زمنى.

ويتمثل هذا التيار الآن في المفكر المرموق وعالم اللغويات الأشهر ناعوم شومسكى صاحب الإنتقادات الأبرز والأشمل للنظام الأمريكى، وللسياسة الخارجية الأمريكية ودعاؤها المثالية عن نشر الديمقراطية وخاصة في كتابيه "إعاقاة الديمقراطية" و "ماذا يريد العم سام" اللذين يكشف فيهما عن طبيعة الأهداف "الحقيقية" المرجوة للولايات المتحدة من إدارة النظام العالمى طيلة النصف الثانى للقرن العشرين وكيفية تسويغها، حتى غير المشروعة منها، مؤكداً أن محورها الدائم إنما كان تخريب الأنظمة البرلمانية والإطاحة بها واللجوء إلى العنف لتدمير المنظمات الشعبية التى قد تتيح لأغلبية السكان فرصة الدخول إلى الحلبة السياسية.

ويتمثل كذلك فى عديد من الأدبيات الممتدة من الفلسفة الى التاريخ والسياسة والأدب لدى: الفيلسوف الألماني يورجن هابرماس الوريث الشرعى للمدرسة النقدية الألمانية وداعية "الحدائثة الجديدة" التى تتجاوز تناقضات الحدائثة وتقيم تواملا مع عصر التنوير فى ذروته الكانطية التى تؤسس السلام العالمى على قاعدتى العدالة والحرية، وكذلك الفرنسى جاك دريدا فيلسوف التفكيك ووريث النزعة الشكية الفرنسية وأبرز نقاد المركزية الغربية ودعاة بناء عقلانية جديدة تخلو من التحيزات. والمؤرخان: الايطالى بيتر جران الناقد البارز أيضا للمركزية الأوروبية، والأمريكى هواريزن الناقد الأبرز "للحلم الأمريكى" والذى يكاد يتحول بالتوظيف السياسى مع الترويج الفكرى الى "نزعة تمرکز أمريكى" تجعل من أمريكا محور تاريخ العالم، ومن تجربة الرجل الأبيض البروتستانتى الأنجلوساكونى ذاكرة أمريكا الرسمية. وكذلك الروائى الكبير جور فيدال صاحب النزعة النقدية البليغة للشخصية الأمريكية إذ يلاحظ تحولها من جمهورية ديمقراطية تقوم على اقتصاد السلام ومثل الحرية الإنسانية الى دولة أمن قومى تلهث خلف اقتصاد الحرب وتخضع لمقتضيات المجمع الصناعى العسكرى مايدفعه الى تسميتها الساخرة بـ "الشركات الأمريكية المتحدة" وذلك فى كتابه الأخير "حلم الحرب: نماء من أجل النفط وطغمة تشينى - بوش".

هذا التيار الفكرى وما يجسده من تيارات سياسية فاعلة فى الحياة الأوروبية وخاصة اليسار الأوروبى الديمقراطى، هو الذى يدفع حتى الآن نحو الحوار مع تركيا، ويرى إمكانية قبولها فى القارة الأوروبية التى ينظر إليها هذا التيار على أنها كتلة جغرافية/ حضارية ذات نظام قيم سياسى منسجم ومتسق ومتطور فى التجربة التاريخية، ومن ثم يمكن لتركيا الوصول اليه وتلبية شروطه إذا ما كان لديها الإصرار الكافى، حيث لا يوجد تناقض حتمى بين قيمها ذات الجذر الإسلامى، والقيم الأوروبية ذات الجذر التنويرى.

وترسيخا لقيم التعايش الإنسانى يرى هذا التيار فى الفكر والسياسة الأوروبيين أن تركيا إذا استطاعت تكريس نموذج الإسلام الحديث أى العقلانى المعتدل، فسوف تقدم خدمة جليلة الى أوربا نفسها التى يعيش على أرضها بالفعل ما يقترب من الثلاثين مليون مسلم يمثلون ثانى أهم التجمعات الدينية بعد المسيحية. ومن ثم فإن إعتناقهم لنموذج إسلامى راديكالى يؤخر بلا شك إندماجهم، ويثير

نوازع عدم الإستقرار على الأرض الأوروبية، ناهيك عن التوتر السياسي على شاطئها الجنوبي، فلا يستطيع أى مراقب منصف ان ينفى ملمح التأثير والتأثر بين أطراف الإسلام فى الجنوب والشمال، فهى سمة بارزة لا تحتاج الى تدليل، كما لا يستطيع هذا المراقب أن يقلل من تأثير وجود تركيا ضمن الفضاء الأوروبى على الحالة الذهنية ليس فقط للمسلمين على الأرض الأوروبية، بل للجماهير الواسعة فى العالم الإسلامى التى ينتفى لديها الشعور بغربة أوربا وإنغلاقها على نفسها بحجة كونها نادى مسيحي للأثرياء من المستعمرين القدامى.

وبرغم إصرار هذا التيار على ضرورة تلبية تركيا لشروط النموذج القيمى العقلانى قبل دخولها الى البيت الأوروبى، فإنه يعترف لها بما أنجزته من خطوات على هذا الطريق بدت واضحة فى ذلك القدر الملموس من التسامح فى التعايش الفكرى والسياسى مع قضايا الأقليات الأساسية فى تركيا وخاصة مع الأكراد، والأرمن. حيث اشتد الجدل داخل تركيا قبل عام حول حقيقة مجازر الأرمن فى ذكرها التسعين "وقعت عام ١٩١٥م" والتى جاءت متوافقة مع بدء مفاوضات بروكسيل، حيث عقدت حولها فى سبتمبر ٢٠٠٥ أول ندوة علمية بجامعة تركية بعد طول وقت تم التناكر فيه لهذه المجازر العرقية من قبل التاريخ الرسمى الذى كان اعتبرها "إبادة مزعومة" وأصر على كونها مجرد "تسريد" للأرمن عقابا لهم على تمردهم المسلح لصالح روسيا فى الحرب العالمية الأولى.

ويمكن النظر الى فوز الروائى التركى "أورخان باموك" بجائزة نوبل فى الأدب العام الماضى "٢٠٠٦" فى هذا الإطار النقدى ولكن المشجع. فالرجل طالما استخدم أدبه فى فضح الرواية التركية لقضية الأرمن، والتشهير العلنى بالهوية التركية المنغلقة التى تنفى واقعة إبادةها لهم والتى راح ضحيتها ما يتراوح بين ٣٠٠ ألف الى مليون أرمنى. وقبل حصوله على الجائزة بأكثر من عام كان محل جدل شديد داخل تركيا، وبين الأتراك أنفسهم، إذ ينظر اليه البعض بإعجاب لشجاعته الفكرية، وينظر اليه البعض الآخر بريية معتبرا أنه صدى صوت لأوروبا. وهؤلاء القليلون هم الذين إستكثروا عليه الجائزة التى تصوروا سياسية فانتت على أدياء كبار عمرا وتجربة مثل يشار كمال،

وعزيز نيسين، ومن ثم أخذوا يبحثون وراء الحدث مؤكدين على أن دافعه الأساسي هو إنحيازه للصوت الأوربي الذي طالما إتهمها بإياداة الأرمن، ولكنه تيار محدود على كل حال يشبه في مصر مثلا، أولئك الذين قللوا من أهمية الدافع الأدبي لفوز العظيم نجيب محفوظ بالجائزة نفسها، ولم يجدوا ما يبرروا به موقفهم سوى روايته الشهيرة "أولاد حارتنا" التي تصوروا إهانة للقيم والرموز الإسلامية تلبية لنهم العقل الغربي الى هذا النوع المتمرد من التعبير الأدبي.

ان تميم الوعي الغربي للأدب المنفتح في شخص باموك، فيما بدا أصلا في منحه الجائزة الأثيرة، وأيضا في الإحتفاء بالحدث بعد ذلك إنما يكشف عن إصرار أوروبى على إستمرار حملة التطهر والإنتفاح التي قادها باموك في الأدب، وينتظر أن يكرسها آخرون في المجالات المختلفة وعندها يكون الباب قد فتح على مصراعية أمام الوعي التركى الى النموذج القيمي المنفتح، كمدخل الى البيت الأوروبى.

ومن المؤكد أن مجرد بدء المفاوضات الأوروبية - التركية منذ عام ٢٠٠٥ لايعنى ان الأمر قد انتهى، فالمفاوضات سوف تجرى حول عشرات الملفات الإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية، والسياسية فى مدى زمنى يراوح بين ١٠ و١٥ عاما، وفى النهاية سيكون من حق الشعوب الأوربية فى دول الإتحاد الخمس والعشرين أن تصوت مع أو ضد الإنضمام التركى اليها، بينما لا تزال هذه الشعوب ترفض وجود تركيا داخل الفضاء الأوروبى بنسب عالية تراوح بين ٨٠% فى النمسا و ٧٠% فى فرنسا مثلا. ما يكشف عن حجم الجهد الكبير المطلوب بذله من جانبى التفاوض لبلوغ النهاية السعيدة. وبرغم ذلك فإن مجرد البداية لا يمكن تسميتها إلا بكونها إنتصارا أوليا لنهج التعايش الحضارى بين الجانبين، خصوصا وأنها تأتى فى لحظة تاريخية مشبعة بالتناقضات على أرضية أحداث ١١ سبتمبر، وركام من هواجس صدام الحضارات أعقبت إحتلال العراق، وتوازت مع أزمات وإحتقانات عدة بين العالم الإسلامى والغرب على رأسها أزمة الرسوم الدانماركية، ثم تصريحات البابا بنديكتوس السادس عشر التي أثارَت الإحتقانات نفسها مؤخرا، ولكنها لم تعق زيارة البابا الى تركيا، بل لم تحل دون ترك إحياء إيجابى إزاء موقف الكنيسة الكاثوليكية من عضوية تركيا فى الإتحاد الأوروبى.

وفى المقابل، ثمة التيار العنصرى الذى يستند الى نزعة التمركز الأوروبى على النحو الذى ذكرنا فى الفصل الأول. هذا التيار لا يرى فى الفجوة بين أوروبا ونموذجها القيمى، وبين تركيا وهويتها الإسلامية مجرد "وضعية تاريخية" قابلة للتغيير فى إتجاه الأفضل، وعلى النحو الذى يدفع الى الحوار معها وليس صد الباب فى وجهها، وإنما يتصورها كحالة تناقض إستراتيجى لا تنطبق عليها قواعد الجدل التاريخى بأى معنى. فهو يتصور الإختلاف مع تركيا ليس فقط كبيرا بل أصيلا وخالدا لأنه ينبع من مقومات هويتها نفسها وخاصة فى بعدها الدينى، ومن ثم يتعامل بالسلب مع هذا الشرط التاريخى فيضع الإلتئام الثقافى، أو بالأحرى الدينى لتركيا عائقا يحول دون ولوج تركيا الى البيت الأوروبى الذى يفترض فيه أن يبقى ناديا مسيحيا سواء صرح بذلك حيناً أو أضمره أحياناً، مغلفا له بشروط سياسية وإقتصادية بالغة القسوة والتعنت.

والمفارقة هنا تكمن فى موقف الكنيسة الكاثوليكية نفسها منذ عهد البابا يوحنا بولس الثانى، التى لا تمنع "مبدنيا" فى وجود تركيا داخل البيت الأوروبى. وهنا يجب التأكيد على أن التيار الراض لتركيا بحجة "أنها مسلمة" لا ينبع من الكنيسة، بل يتمحور بالأساس حول اليمين القومى المتطرف وخاصة فى البلدان الأوروبية الأساسية كفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا. وهناك زعماء سياسيين بدرجة رؤساء وزراء حكموا عبر تحالف مع هذا التيار العنصرى الإنغلاقى المتعصب، والذى يبرر مواقفه المكروهة فى كل مجال وحسب كل قضية بما يلائمها. وفى مواجهة تركيا يبدو العامل الدينى هو الحاسم، ومن ثم فهو يرفعه لا عن قناعة به، ولكن عن نفعية واضحة وانتهازية سياسية بالغة.

والذى لا شك فيه أن انتصار هذا التيار سوف يدفع تركيا الى نهج راديكالى فى التعامل مع القضايا الإقليمية الأمنية والإستراتيجية، كما أنه سوف يعطى للتيارات السلفية العربية مبررا جديدا لكراهية الغرب وممارسة العنف ضده ما يجعل من هذا التعامل السلبى خطوة الى الخلف على طريق التعايش الحضارى. ولكننى هنا أسجل ثقتى الشديدة فى قوة التقدم التاريخى بكل إلهاماته، محمولاته، وخبراته، وفى قدرته على هزيمة كل تيار يناقضه ولو بعد حين أو جهد.

٣- الحوار العربي - الغربي عبر الجسر التركي

وأما السؤال/ التحدي الثاني فهو عن مدى قدرة العالم العربي الإسلامي على تجسيد النموذج التصالحي التركي؟. وربما كانت هذه المهة هي الأصعب في ظل حال الدولة الوطنية العربية المأزومة بتعددتها الثقافية أو الإجتماعية على النحو الذي أسلفناه في الفصل الأول، فالإنقسام الطائفي، والصراع المذهبي، وغياب التكامل الوطني الى حد الحرب الأهلية هي عناصر المشهد العربي الراهن.

ولا شك في أن الحالة العربية هذه ترجع الى مزيج من العوامل المتداخلة الداخلية والخارجية. وفي كل المجتمعات تبقى العوامل الداخلية هي الأكثر محورية لأنها الأكثر هيكلية وبنوية، قياسا الى العوامل الخارجية التي تبقى مكملة وضابطة وإن لم تكن مكونة وخالقة. ولكن الأخيرة تكتسب في السياق العربي الاسلامي أهمية نسبية أكبر من السياق العام، كنتيجة للطبيعة التنافسية الشديدة مع العالم الغربي وهو التنافس الذي تعلق حده وتهدت في أوقات متقطعة، ولكنه أبدا لا ينقطع، وكأنه تناقض استاتيكي لا يندمج في جدل ولا يتقدم الى الأمام.

وربما يرجع ذلك الى أن الاحتكاك العربي بالغرب استمر ظاهريا، رغم عنفه، على امتداد القرنين الماضيين حيث بدأ دامياً مع نابليون في الأسكندرية، وانتهى كذلك مع بوش في بغداد، كونه تأسس على منطلق سجالي استطاع بلورة التناقضات بين أطراف ثنائيات عديدة منبثقة عن الثنائية الأصلية "العرب والغرب" فلم يغير جذرياً في بنية الثقافة العربية التي هيمن عليها التلويح لا التوفيق، فقادت الواقع الى الإضطراب، ولم يتأسس على منطلق جدلي كان محتماً أن يفضي الى بنية عربية جديدة مندمجة "توفيقية" من جماع البنيتين الموروثة والوافدة، ومن ثم أقرب الى الغرب وأقدر على التعايش معه لو أن هذا الإحتكاك جاء سلمياً هادئاً بعيداً عن الهيمنة والقمع اللذين أخرا اللقاء بين الطرفين. ولعل ما يمنع هذا النمط السلمي من الإحتكاك هو تيارى التشدد على الجانبين، ففي الثقافة العربية الإسلامية ثمة التيار المتطرف / الانقلابي. وفي الثقافة الغربية ثمة التيار العنصري.

فالتيار السلفي، وهو الجذر الثقافي للإسلام الانقلابي، يبدى موقفاً مناوئاً للحدائث الغربية وذلك - حسب تصوره - لوجود تناقض أساسي في رؤية كل منهما

للوجود، ولذا فهو يدعو إلى تأسيس نظام حياة شامل بديل لذلك الذى تؤسس له الحداثة الغربية التى ينسب إليها كل أزمات المجتمعات العربية الإسلامية والتى لا يمكن حلها إلا بتجاوز الغرب أو نفيه خارج الذات.

والتيار العنصرى، على الجانب الآخر، لا يقدر أبداً، وربما لم يشعر أصلاً بالأسئلة الحائرة والصعبة التى يطرحها التيار التوفيقى العربى، وهو الجذر الثقافى للإسلام العقلانى، حول كيفية التعايش معه. وهو فى الحقيقة غير مهتم بالحوار معنا ولا يقدر سعينا إلى هذا الحوار كونه لا يعيش مشكلاتنا الراهنة التى عاشها هو فى لحظة زمنية سابقة، وحتى إن بقيت هناك مشكلة تحوز قدراً من الأهمية لديه فهو لا يتحاور معنا بشأنها حوار أنداد، وإنما يأخذ منا موقع المعلم الناصح لنا فى حل مشكلتنا لأنه ينظر إلينا من خلال ذاته المتمركزة والتى تدعم سلبيتها بألية التتميط التى حكمت المخيلة الغربية وكرست للمسلم صورة واحدة مختزلة دوماً مشوهة غالباً بعمق وحدة التنافس التاريخى بين الطرفين.

وما من شك فى صعوبة الحوار بين هذين التيارين وما يمثلانه، أو يرمزا إليه، بل يكفى أن ننظر إليهما فى ثروة تجسدهما "القاعدة وأسامة بن لادن من ناحية، واليمين الأمريكى المحافظ وجورج بوش من ناحية" حتى نتأكد من أن الحوار الوحيد الممكن بينهما هو من نوع ما يجرى أفغانستان والعراق، والذى يفكك دول ويدفع بأخرى نحو الإنغلاق تلبية لضرورات المواجهة التى لا تنتهى إلا بالنصر الإلهى والهيمنة على مقادير البشر جميعاً.

ولا شك، فى المقابل، من أن التعايش يبقى ممكناً، والحوار محتملاً، ولكن بين تيارين آخرين أكثر إنسانية، وأميل إلى التوازن الفكرى، والنزاهة المعرفية، وهما التيار التوفيقى فى الفكر العربى، والنقدى فى الفكر الغربى.

فعلى الجانب العربى يرى التيار التوفيقى فى الغرب أحد روافد إلهامه الثقافى وإن كان يرفض وضعه كرقيب على ممارساته السياسية أو كحلقه وسطى فى تفاعلاته الداخلية، وذلك لأنه يدرك وجود إختلاف حقيقى بين كثير من إلهامات الثقافتين العربية والغربية عند الجذور - أى على مستوى الرؤية الوجودية - ولكنه فى الوقت نفسه يعتقد فى إمكانية التوافق بينهما على الأصعدة العملية / الواقعية كأنماط الإنتاج الاقتصادى والتنظيم الاجتماعى والممارسة السياسية.

فهو إذن يصوغ رؤية ثقافية متوازنة للغرب لا تتحرف به إلى الملائكية أو الشيطانية وإنما تحتفظ له بصورته الإنسانية "العادية" وتسعى للحوار النقدي معه أخذًا وعطاءً، ولعل هذا التيار هو ما إدعته معظم التجارب والبناءات السياسية العربية في القرن العشرين. وربما يكون هذا التيار قد فشل في التحكم في مسيرة الثقافة العربية أو بالأحرى في قيادتها نحو النهضة والتحرر، ولكن هذا الفشل يرجع جزئياً إلى ضعف التيار العنصرى الغربى عليه فى غير مرة، وأكثر من لحظة تاريخية.

وفى المقابل يتجنب التيار النقدي تصوير المعركة ضد الإرهاب مثلاً، على أنها حرب بين الإسلام والغرب بل بين التوجه الإنسانى المنفتح والتوجه المتعصب المنغلق، ما يكشف عن إدراك صحى للفارق بين حقيقة وجود تيار منغلق ينتمى للإسلام وبين ارتباط هذه الإنغلاقية بالإسلام وحده، بما يفترضه هذا الإدراك ضمناً من أن التيار المنغلق لا يعمل ضد أمريكا أو الغرب بالذات، بل ضد التيار المنفتح الذى يجد بعض تجسدهاته والهوامته لدى المنتمين إلى الإسلام كما يجد بعضها الآخر لدى المنتمين إلى الغرب، الأمر الذى يغذى الجدل الثقافى العالمى بنزعة إنسانية تعمل على تفكيك نزعة التمركز تدريجياً، كما يشكل قاعدة للإصطفاة الصحيح ضد الإرهاب كنزعة عبثية بل وعدمية، وليس كتعبير عن وعى / تيار إسلامى.

وهو يبدى، على العكس من نقيضه العنصرى، تفهما موضوعياً لأزمة الثقافة السياسية العربية يكاد يقترب من مثيله النقدي "التوفيقى" فى الثقافة العربية وخاصة على مستوى الوصف إذ يؤكد على هيمنة التسلطية السياسية والأبوية الاجتماعية، وهو وصف يقترب كثيراً من تصورنا نحن الآن عن أنفسنا والذي أخذ يسود تلك الأدبيات النقدية لحال الثقافة والمجتمعات العربية على الأقل منذ سبعينيات القرن الماضى. بل ولحال المثقف العربى ذاته والذي يطرح نفسه كداعية للتحديث ورسول للحدائثة، بعد أن نضج وعيه فى ربع القرن الأخير بالذات إلى درجة تمكنه من جعل نفسه موضوعاً لتأمله، إذ يميل هذا التصور العربى النقدي الجديد إلى كثير من ركائز الوصف الغربى بل ويزيد عليه أحياناً حيرة المثقف العربى وتهافته أمام السلطة العربية على النحو الذى يعوقه عن أداء دوره الرسالى فى الدعوة إلى الحدائثة سواء كانت الإعاقه خارجية من السلطة والمناخ السياسى، أو داخلية نابعة من وعى المثقف نفسه وانشطاره بين

رسالته من ناحية، ومنفعته الذاتية التي يعبر عنها انتماؤه الطبقي وموقعه السياسي من ناحية أخرى.

غير أن الطرفين: النقدي الغربي، والتوفيقى العربى يختلفان على صعيد تفسير ما هو قائم بالفعل؟. فالطرف الغربى يعطى الأولوية للعوامل الداخلية المتعلقة بأنماط التطور السياسى والاجتماعى التى مارستها المجتمعات العربية، وإن اعترف أحيانا - لدى رموزه الأكثر إنسانية كشومسكى وجارودى - بدور مكمل للعوامل الخارجية فى هذه الأزمة على منوال الاستعمار الغربى والاستيطان الصهيونى.

وعلى العكس فإن الطرف العربى يعطى الأولوية دوما للملابسات الخارجية التى تعزو حالة الانسداد الديمقراطى والأحادية الفكرية والقهر الاجتماعى، إلى الضغط الغربى على العالم العربى فى المرحلة الاستعمارية على نحو لم يتح له الفرصة للتطور الهادئ من داخله دونما شعور بالإضطراب، وإن اعترف بخضوع المجتمعات العربية للصيغ التى فرضت عليها من قبل النخب التقليدية فى الحقيقة والمراوغة بالحدائث نفاقا للعصر على مستوى الأبنية الخارجية للمؤسسات والصيغ المجردة للدساتير.

كما يعترف التيار التوفيقى بمسئولية المجتمعات العربية الإسلامية عن إنتاج ظاهرة العنف السياسى بقدرة نسبية أعلى من المتوسط العالمى طيلة نصف القرن الأخير، ولكن ليس لأنها مجتمعات جامدة تعجز عن التغيير، بل لأنها بالفعل بدأت عملية التغيير وتعيش الآن مرحلة التحول إلى الروح الحديثة وما تتسم به من عراك وتوتر ناجمين عن ممانعة الروح التقليدية بكل أبنيتها الاجتماعية، ومخزوناتها النفسية، وتنظيماتها السياسية وهي تحارب معركتها الأخيرة قبل الذبول ككتلة تاريخية متداعية، وليس بالضرورة عن تناقض حتمى مع الغرب.

ولكنه يؤكد - فى المقابل - على أن الغرب الذى يعيش الآن حدائث ناضجة، عاش سلفا ولأكثر من ثلاثة قرون مرحلة تحول ظل خلالها أكبر مصدر لإنتاج العنف السياسى فى العالم وخاصة فى لحظات ثلاث مفصلية وإن كانت ممتدة؛

- **اللحظة الأولى** بين القرنين السادس عشر والسابع عشر بإلهام الدين متجسدة في حروب الإصلاح الديني وخاصة بين هولندا وفرنسا وألمانيا وهي اللحظة التي أعقبت محاكم التفتيش مباشرة والتي تعد واحدة من أبرز مظاهر التخلف الحضاري والقمع الفكري معا، "ففي نحو ١٨ عاما ما بين سنة ١٤٨١ الى سنة ١٤٩٩ حكم على عشرة آلاف ومائتين وعشرين شخصا بأن يحرقوا وهم أحياء فأحرقوا، وعلى ستة آلاف وثمانمائة وستين بالشنق بعد التشهير فشهروا وشنقوا، وعلى سبعة وتسعين ألفا وثلاثمائة وعشرين شخصا بعقوبات مختلفة فنفذت ثم أحرقت توراة بالعبرية. ومن يوم نشأتها سنة ١٤٨١ وحتى سنة ١٨٠٨ حكمت على ثلاثمائة وأربعين ألف نسمة منهم نحو مائتي ألف أحرقوا بالنار أحياء وفي سنة ١٥٠٢ قرر مجمع لاتران أن يلعن كل من ينظر في فلسفة ابن رشد".

- **واللحظة الثانية** بإلهام الفكرة القومية العلمانية متجسدة في حروب فرنسا النابليونية مع أغلب الملكيات الأوروبية المحافظة ما بين القرنين الثامن عشر، والتاسع عشر.

- **واللحظة الثالثة** بين التاسع عشر والعشرين بضغوط النزعة التوسعية الإستعمارية متجسدة بشكل خاص في الحربين العالميتين الأولى والثانية. فلم يتوقف الغرب إذن عن إنتاج هذه الظاهرة بشكل أساسي إذ لم تختفي لديه تماما، إلا قبل نصف القرن.

وإذ يعترف هذا التيار للغرب بسبقه في هذا السياق، فإنه يحمله مسؤوليات كبرى تدور حول أهمية وعيه بمشكلنا الحضاري حيث آلام عملية التحول وما تتطلبه من تسامح مع التناقضات التي تثيرها وعلي رأسها ظاهرة العنف السياسي، ليس فقط لأنه أسهم في تضخيمها عندما تحالف مع تيارات العنف الديني ففي ربع القرن الأخير لحصار الشيوعية قبل سقوطها، ولكن بالأساس لأنه مسئول أخلاقيا وتاريخيا عن بعض دوافع أزمتنا الحضارية الشاملة.

ثمة دعوة إذن يمكن توجيهها إلي العقل الغربي اليوم: إذا ما أراد أن يفهم العقل العربي ويتواصل معه أن يوجه بوصلته نحو التيار التوفيقي العربي الذي يعيش

١ - د. عبد الحليم محمود، أوروبا والاسلام، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٨٦م، ص ٢٧ - ٢٨.

ألم التساؤل حول كيفية التفاعل مع الغرب، فعليه أن يقدر هذا الأمل بالسعي لإزالة هواجس هذا التيار الذي لا يمكن لغيره أن يقود تطور المجتمعات العربية رغم كل تعثراته وتلفيقاته أحيانا، وذلك بدلا من محاولة التيار العنصرى الغربى خطف الثقافة العربية لصالح التيار الانقلابى بشكل انتقائى فج تيريرا للاثهام وتكريسا للصدام. ولعل العقل الأمريكى النفعى قد أدرك الآن حجم الوهم الكامن فى تصوره عن قدراته اللامحدودة على التحكم فى الظواهر السياسية بصناعتها أو توظيفها، وهو وهم كبير قد تغذيه القدرة الأمريكية الشاملة المتفوقة، ولكن يفضحه الواقع والتاريخ معا وخاصة فيما يتعلق بالظواهر ذات الجذر الثقافى أو الإلهام الدينى ولعل خبرتها مع الإسلاميين فى أفغانستان إبان الغزو السوفيتى، وبعده وحتى أحداث سبتمبر خير دليل. ولذا فالنزعه إلى خلق اعداء مفتعلين "محور الشر" أو إحتلال بلد بحجة مزيفة "الحرب على الإرهاب" أنما يحيلهم إلى أعداء حقيقيين حسب قاعدة "التنبؤ المحقق لذاته" وهو ما يفرض عليها إستلهاج منهج بديل لعلاج الظواهر لا توظيفها.

وهنا فان ثمة مطلبين للتيار التوفيقى العربى يطرحهما على التيار النقدى الغربى كأرضية للحوار بينهما باعتبار الأخير هو صاحب المبادرة التاريخية الآن، وذلك حتى يتمكّن الأول من الامساك بثقافته هو الآخر وقيادتها نحو الحداثة ومثلها السياسية؛

المطلب الأول: هو أن لا يقوم النظام العالمى على أرضية مشبعة بالمظالم، من الوارد طبعا وجود بعض التحيزات فى الممارسة العملية لكل نظام مؤسسى أيا كانت أركانه، ولكن ما نقصده هنا هو المظالم الكبرى التى هي بحجم الخطايا والقادرة على البقاء فى الذاكرة الجماعية عبورا على القرون، وعلى النفاذ إلي الوجدان الفردى لجماعة ثقافية أو قومية ما بحيث تستطيع إشعارها بالإحباط على نحو مستمر يودي بها إلي الرسوف فى حالة من القهر على منوال حالة القهر العربى الناجم عن الصراع العربى - الإسرائيلى منذ سقوط فلسطين، أو عن احتلال العراق بعد سقوط بغداد.

أما المطلب الثانى: فهو الإيمان بتعددية المسارات الثقافية إلي القيم الحداثية والمثل الديمقراطية وعلى رأسها التسامح وهو ما يعنى أن تترك،

للمجتمعات العربية حرية الاقتراب منها واكتشافها وتجربتها وتمثلها بطرائقها المختلفة وعبر عمليات ثقاف خاصة لدينا تتطلب منا تكيفات وتحويرات ثقافية لا بد منها في أنساقنا الموروثة بما لها من رسوخ عميق في بيئاتنا الإجتماعية وتراكيبنا النفسية ومن ثم تتطلب وقتا طويلا ليتم تغييرها التدريجي البطئ ولكن السلمي الهادئ. فمن المهم جدا إختفاء الإملاءات الخارجية التي تستفز "كرامة" الثقافة العربية الإسلامية، وحتى تشعر الأخيرة بأنها تتحول في اتجاه ما يصلح شأنها ويجمل مستقبلها هي وليس ما يحقق مصالح أو يلبي أهواء الآخرين فينتقص ذلك من كرامتها ويدفعها إلي الرفض والمقاومة.

خاتمة

مصر وإيران خارج إطار المركزية الغربية!

يبدو التباين المذهبي السني - الشيعي بعدا مركزيا في قوس الأزمان المحيط بالكتلة العربية من العراق المتفجر بالدماء، الى لبنان الذي يسعى الى ترميم نفسه في لحظة ما بعد العاصفة التي قد تعود الى الهبوب. كما يبقى هذا التباين فتىلا يحاول كثيرون أن يشعلوه لصالح سيناريوهات عدة للفوضى تختلف كثيرا في مراميها وأهدافها، ولكنها تتفق على خلق الإرادة العربية. ومن ثم يحتاج العرب اليوم لحوار بناء ينتزع هذا الفتيل من المتلاعبين به، قبل أن تشتعل النيران وينتشر الحريق. ولا يمكن لهذا الحوار أن يتم في غياب إيران، أو يبدأ من دون مبادرة مصر. ففي تلك اللحظة المشبعة بكل الممكنات والمفتوحة على كل المستقبلات، تبقى الكتل التاريخية الراسخة، والأحجام الديمغرافية الكبرى، والحضارت التليدة من نوع وحجم وعراقة البلدين هي نقطة المفترق سواء بتوثبها وتعاونها للنهوض بعملية الطرد المركزي لعوامل الفوضى. أو بتكاسلها وتناقضها للعب دور المحفز لسيناريو الفوضى، أو الخاضع لحالة الفراغ. ومن ثم فإن المسار التوحيدي للمنطقة، وكذا النزوع التفكيكي، يبدأ من نقطة إنطلاق أساسية تثير هذا السؤال المركزي الذي أطرحه هنا في الختام ليقى في الذاكرة، لأنه لدى سؤال أولى، يؤسس للبدايات، وهو؛

لماذا بقيت مصر بعيدة عن إيران، وإيران عن مصر طيلة النصف الثاني للقرن العشرين؟. ماذا لو تلاقيا وتحاورا مباشرة تجاوزا للخلافات الصغيرة التي تفرقهما من دون وصاية أمريكية؟. ماذا لو تحالفا معا لقيادة عالم الإسلام بشقيه السني والشيعي خروجاً من أسر المركزية الغربية التي صنعت صورة كلتيهما في عيون الأخرى ومنعتهما دوماً من التلاقى المباشر والحوار البناء وربما التحالف المثمر؟. في إعتقادي أن الكثير يمكن أن يحدث، وليس أقله أن الفراغ الإستراتيجي الذي تعاني منه المنطقة "القلب العربي للإسلام" لم يكن ليوجد

حيث توجد قوة أو إرادة قادرة على أن تملئه وتحميه. ولكن يبقى السؤال الأول.. لماذا لم يحدث هذا التلاقى؟ وهنا تتعدد التفسيرات التى يشيع منها إثنان:

أولهما: المبرر المتعلق بالمذهب الشيعى الإثنى عشرى لإيران، وهو ما لا نظنه مقنعا فى تفسير خلافات البلدين، ليس فقط لأن الخضوع له يعكس حماقة سياسية وضيق أفق ثقافى لدى بلدين من ورثة أعرق حضارات الشرق الأدنى القديم وهما الفرعونية والساسانية بينما يبحث عالمنا المعاصر وكتلة المتصارعة عن مسالك للتعايش الحضارى والحوار الثقافى بل والسدىنى أحيانا. ولا لأن مصر لم تعرف العنصرية الفجة طيلة تاريخها ضد أى عرق أو دين أو مذهب. أو حتى لأن الثقافة الشعبية بها توقر أهل البيت بالفطرة توقيرا قلما يتوفر، بل بالأساس، وتلك هى المفارقة، لأنها عرفت التشيع الرسمى فى العهد الفاطمى نهاية القرن العاشر الميلادى "٩٦٩ - ١١٧١" وقبل أن تنتشيع إيران رسميا ونهائيا فى العهد الصفوى "١٥٠٢ - ١٧٣٦" بنحو ٥٠٠ عام.

ولم يكن تشيعها آنذاك عائقا ضد تقاربها مع مصر، فبعد عقد واحد منه حدث أبرز تجاذب إستراتيجى بين البلدين عندما بادر الشاه إسماعيل الأول مؤسس الدولة الصفوية الى التحالف مع سلطان مصر المملوكى "قنصوة" الغورى ضد العثمانيين "السنة" فبعث اليه برسول تجاوب معه الغورى وأرسل نحو ٣٠ ألف جندى الى سوريا لقتال العثمانيين، ولكن الأخيرون تمكنوا من هزيمة الجيش المملوكى وإعلان مصر ولاية فى "خلافتهم الإسلامية". وبرغم سوء المآل تبقى الخبرة دالة فى أن وعى التلاقى بين البلدين أعمق من الشعور بالتناقض وخاصة فى لحظات التحدى.

وفى العهد شبه الليبرالى وعلى أرضية علاقة المصاهرة بين العرشين الشاهنشاهى والعلوى عام ١٩٣٩م كان ثمة توافق ينمو بين البلدين، فاحتضنت القاهرة فى عام ١٩٤٧م "دار التقريب بين المذاهب الإسلامية" والتي رعاها من الجانب الإيرانى الشيخ "تقى الدين القمى"، ومن الجانب المصرى المشايخ الكبار محمود شلتوت، وعبد المجيد سليم، ومحمد المدنى. بل وإعترف الأزهر الشريف عام ١٩٥٨ فى ظل وجود الشيخ محمود شلتوت على رأسه، بالمذهب

الإثنى عشرى مذهباً خامساً يجاور المذاهب السننية الأربع، ومن ثم يفقد هذا المبرر صدقيته.

وأما المبرر الثانى فينتمى الى الحقبة المعاصرة ويتبلور حول مفهوم "تصدير الثورة" الذى تبنته إيران منذ ثورتها الإسلامية وأثار قلقاً فى المحيط الإقليمى والعربى حولها. غير ان هذا المفهوم الإشكالى "تصدير الثورة" لا يمثل خصوصية أو حتى نقيصة إيرانية بحال من الأحوال إذ يبقى تعبيراً عن ظاهرة طبيعية، بقدر ما هو مرتبط بلحظة تاريخية إستثنائية، ولا تتقاطع هنا بين الطبيعية والإستثنائية.

ذلك أن انتقال الأفكار عبر الحدود يبدو أمراً طبيعياً تماماً وإن فى شكل تدريجى بطىء غير محسوس، ولكنه يتكثف ويتسارع فى لحظات إستثنائية من حياة الأمم ترتبط فى الأغلب بتحويلات ثورية من قبيل تلك الإنتقالات المعرفية العلمية والفلسفية، أو الإنتقالات التاريخية الجغرافية والصناعية، أو الفورات السياسية الكبرى القومية والدينية، وجميعها يقود الأمة الى تجاوز أوضاعها العادية "المألوفة" ويزيد من قدرتها على الإمساك بمصيرها، ويولد لديها رؤى طوباوية للتاريخ فتشعر بأنها الأكثر فهما لمنطقه، والأقدر من ثم على التصرف حسب خطته والسير باعتبارها وكيل له على طريق تغيير العالم من حولها بدءاً بالخارج "القريب".

فباسم الحرية والإخاء والمساواة، وباندفاع شديد، دخلت فرنسا بعد ثورتها الليبرالية - ذروة مثل التنوير - فى صراع مع ممالك أوروبا ولربح قرن كامل، حول حق تفسير التاريخ وقيادته تجسيدا للروح المطلق حسب الطموح الفلسفى لهيجل، وتجسيدا للمشروع السياسى الأوروبى لدى ليبينتز، ما كاد يفقدها إستقلالها نفسه بعد هزيمة نابليون فى واترلو أمام تحالف العروش والتيجان التى دافعت عن مصالح سياسية واقتصادية مؤكدة منحها التاريخ حق الحضور الموضوعى فيه، والتأثير المنطقى عليه.

وباسم أكثر الأفكار مثالية عن العدل الإجتماعى، تطرفت الشيوعية فى الإدعاء بالمساواة الإنسانية المطلقة، والغاء الفوارق بين الطبقات، فألغت الملكية الخاصة وأضعفت العائلة وحاولت الغاء الدين كفكرة ملهمة ومؤسسة تعبدية فى الوقت نفسه، وطلبت من الناس أن يكونوا غيريين يحبون البشرية عامة لا الدائرة

الضيقة من الأهل والأصدقاء وأصحاب الوطن والدين والملة. وبهذه الدعوة المثالية تمكنت روسيا من التمدد في أوروبا الشرقية، والسيطرة العقائدية والسياسية على مناطق شتى في أربعة أنحاء العالم، وعلى وعى أربعة أجيال متعاقبة من شبابه. ولكن بدافع من تطرفها وقعت هي نفسها أسيرة تناقضات دعوتها وتعرضت للسقوط، إذ سعت إلى قمع الطبيعة البشرية، وحاولت صب التاريخ في قوالب من الحتميات المسبقة ضد التنوع البشرى والتطور الإنسانى فروعها دهاء التاريخ الذى لم يقبل بأن يشكل الناس على هذا النمط من الأحادية، أو الحتمية وأعادها إلى حدودها الطبيعية.

والولايات المتحدة هي نموذج متعدد الوجوه لتلك الحالة، فثمة "الحلم الأمريكى" عن وطن تتحقق فيه الحرية كاملة، والمساواة مطلقة، وتتواجد فيه الفرص بغير حدود، وتتعدد المعتقدات بغير قيود حيث الجميع يتضافرون لتحقيق السعادة الكاملة عبر الوفرة المطلقة، وهو الحلم الذى ألهم بلا شك أجيالا عدة من البشر فى كل أنحاء الأرض. وثمة وجه آخر مختلف حفزته "النزعة العالمية المقولبة" أو "العولمة" المحددة فى أطر شبه قسرية ولو كانت ناعمة جذبت البعض، ونفرت الكثيرون حتى داخلها ممن خافوا على أمزجتهم الثقافية من قمع التتميط، أو على حدودهم المستقرة من إجتياح الدخلاء، أو على فرصهم فى العيش من زحف الفاقة. وثمة وجه رهن نقيض لأمريكا الصليبية "الترجسية" تجسده تلك الرغبة الشيطانية فى تكوين إمبراطورية عسكرية تستقى إلهامها من كهوف الزمن الكلاسيكى العتيق، وتدعى إحتلالها لموقع الله وإمتلاكها لأقدار البشر، فإن لم تكن أمريكا هي الله، فهي على الأقل وكيلة الله فى حكم الدول والشعوب وتسيير دفة التاريخ.

ومصر نفسها، فى الحقبة الناصرية، تبقى التجسيد الأبرز للظاهرة إذ طرحت على نفسها قيادة حركة التحرر العربى، وسعت إلى تجذير مفهوم "التقدم" وما يحتوية من ديناميكية معرفية وسياسية فى الرؤية العربية للوجود والتي كانت قد إلتبست على مدى قرون خمس برؤى إستاتيكية محافظة على الأصعدة الفكرية والإجتماعية والسياسية ما أخضعها للقوى الإستعمارية المهيمنة، وهو ما دعت مصر "دائما"، وسعت "أحيانا" إلى مواجهته فى اليمن والجزائر وغيرهما، وتحملت فى سبيل دعوتها عبئا كبيرا أرهقها ودفع البعض داخلها إلى الشكوى

من عبء الدعوة، ورومانسية حاملها، كما دفع البعض خارجها فى العالم والإقليم الى حصارها بل ومحاربتها. وبرغم ذلك تبقى هذه الدعوة/ المرحلة هى "أنبل" ما قدمته مصر من عطاء سياسى وفكرى، إنسانى وتحررى الى أمتها ما يجعلها موضع ذكرى وحنين لدى كل عربى يتوق الى الفعل الموجب فى حركة التاريخ.

وهنا يأتى دور إيران مع الظاهرة، فمع نجاح ثورتها الإسلامية ضد نظام بالغ الإستبداد وراسخ القدم فى التحالفات الأمريكية المهيمنة على المنطقة كلها، لم يكن غريبا أن تنتعش آمال الثوار فى إيران، وقد سيطروا على مصيرهم، فى تعميم نموذجهم لما يتصورونه الطريق الوحيد لإعتاق العالم الإسلامى من السيطرة الغربية. ومن ثم فلا غرابة فى أن تتوجه إيران نحو الجوار العربى "الإسلامى" لتبليغ ما إعتقدت أنه رسالتها التى وضعها التاريخ فى أعناقها. وفى المقابل يبدو الأرق العربى طبيعيا من رسالة إيران، فمضمونها قد يكون حادا لا تطيقه أمة تعيش الحالة العادية، وطريقتها فى التعبير قد تكون إنقلابية لا تتحملها دول محافظة، غير أن طبيعية ذلك الأرق لا تجب أن تحيله الى عدااء قومى أو تناقض إستراتيجى مزمن، بل الى محاولات للتفهم والتوافق حول المشترك الذى يجعل من الجميع إطارا حضاريا واسعا خارجه قريب.

وتلك المحاولة هى دور مصر بالضرورة لأنها الأولى بتفهم طبيعة الرسالة/ المرحلة الإيرانية التى عاشتها هى نفسها سلفا، خصوصا وأن إيران ما بعد الخمينى قد أبدت استعدادا كبيرا لتجاوز التطبيقات العنيفة لهذا المفهوم وما أثارته من قلق مع ولايتى الرئيسين رافسنجانى ثم خامنى، وهو المسعى الذى يمكن فهمه باعتباره تجسيدا عمليا للسنة التاريخية المألوفة عن طبيعة الإجتماع السياسى والقائلة بقوة دفع التجربة الواقعية نحو العقلانية السياسية حيث تكون الخيارات العملية استلهاما لضغوط الحياة اليومية، ومطالبات الواقع المعاش على شتى الأصعدة. ومن هنا يمكن فهم كيف آلت مثالية الثورة الإيرانية الى واقعية الدولة الإيرانية وإن بقي نزوعها العميق الى تأكيد الكبرياء القومى، وهو ما يضع مصداقية هذا المبرر موضع المسائلة.

وإذ يفتقد هذان المبرران الشائعان شرعيتهما، تبدو الحاجة الى تفسير موضوعى لحال العلاقات المصرية - الإيرانية يتمثل، ربما، فى خضوع طرفيها لأسر

المركزية الغربية الذى تمكنت من تصنيع صورة نمطية سلبية لكل طرف منهما لدى الآخر بحيث يتراءيان، ويتفاعلان من خلاله كوسيط فحرمهما بذلك من التفاعل المباشر المستقل والخالق.

ففى النصف الثانى للقرن العشرين مثلاً قامت الولايات المتحدة بهذه العملية مرتين على الأقل ضد الطرف الذى كان يبدو أكثر وعياً بأصالته الحضارية، وأكثر قدرة على صياغتها إستراتيجياً، ورغبة فى قيادة المنطقة - التى وسمها الغرب بـ "الشرق الأوسط" - التى نسميها "الشرق العربى الإسلامى" أو "القلب العربى للإسلام" - نحو فلك مستقل عن النفوذ الغربى بالمعنى الحضارى الواسع. وقد نجحت فى تحقيق هذه العملية عبر آليتين متكاملتين؛ الأولى هى شيطنة هذا الطرف المدرك والمريد لإستقلاله الحضارى. والثانية هى إحتواء الطرف الآخر الذى إنتقد، مؤقتاً، أصالة الرؤية الحضارية أو نفاذ الإرادة الإستراتيجية سواء بالإغداق عليه ليكون عضواً فى النادى الغربى بشتى صورته، أو بتحييده حتى لا يتكامل مع الطرف الآخر، ما حرم البلدين دوماً من نقطة إنطلاق مشتركة إذ تم تبادل المواقف بينهما عبر الحاجز الغربى، وذلك بالهام حدث كبير من نوع ما على الجانبين:

الحدث الأول : يخص مصر ويتمثل فى ثورة يوليو ومشروعها التحررى الذى بدأ آنذاك وكأنه النقيض الكامل للمشروع الإستعمارى الغربى وخاصة بعد حرب السويس، بينما كانت إيران الشاه قد دخلت فى صداقة مع الولايات المتحدة، ومن ثم إسرائيل، وصارت عضواً فى سلسلة الأحلاف الغربية حول الإتحاد السوفيتى، والمشروع القومى العربى لمصر. ولذا فقد ساءت العلاقات بين البلدين فى النصف الثانى للخمسينات حتى قطعت تماماً عام ١٩٦٠، فلم يكن صعباً أن ترسم الآلة الدعائية الغربية صورة سلبية لمصر عبد الناصر، كما لم يكن ثمة قيد على نفوذ هذه الصورة لدى الإيرانيين وبالأحرى النخبة الإيرانية الضالعة فى الإستراتيجية الغربية. وعندما جاء الرئيس السادات الى الحكم، وتبنى رؤية نقيضة للعالم، كان ثمة عقد من الصداقة بين البلدين انتهى على نحو درامى بخلع الشاه فى إيران مع هبوب الثورة الإسلامية، وإغتيال السادات فى مصر بهبوب

العاصفة الإرهابية إذ بدت المنطقة كلها وكأنها في حالة بحث متوتر ثورى أو دموى عن أصلاتها الحضارية.

والحدث الثانى يخص إيران ويتجسد فى ثورتها الإسلامية التى دفعتها الى تبنى مشروع سياسى إنقلابى على السيطرة الغربية، حيث وفرت أزمة الرهائن المحتجزين فى السفارة الأمريكية بطهران مادة مثالية لصناعة صورة "شيطانية" لإيران أجادت الدعاية الغربية إستغلالها، ولم تكن هناك مناعة مصرية ضدها فاستقرت صورة إيران السلبية فى عيون النخبة المصرية واستمر تردد مصر فى الإقتراب منها لرغبتها فى البقاء ضمن الفضاء الموالى للغرب، وفى الحفاظ على صداقتها مع الولايات المتحدة.

لقد تقارب البلدان وتباعدا إذن عبر الحاجز الغربى، ووقعا فى أسر صورة نمطية صاغتها الدعاية الغربية، وخضعت علاقتهما مع علاقة كلتيهما بالولايات المتحدة والغرب فانقطعت السبل أمام توأصلهما، وحرّم العالم الإسلامى من تشارك إثنين من أبرز كتله الإستراتيجية تجسدان تقاليد إثنين من أعرق حضارات العالم، وتحوزان موضعين من أفضل مواضع التاريخ، وموقعين من أبرز مواقع الجغرافيا لإحاطتهما بالجزيرة العالمية وملاستهما لقلب الأرض، ولو حدث ذلك التواصل وتلك المشاركة لربما تغيرت أشياء كثيرة فى مقادير المنطقة ومصائرنا، ليس بالضرورة نحو المواجهة مع الغرب ولكن بالأساس فى شروط وسقوف تعامله مع المنطقة التى تجسد "القلب العربى للإسلام".

غير أن شرط أساسيا لا بد منه لهذا اللقاء ليكون ممكنا ناهيك عن أن يكون ناجحا، وهو ضبط إيقاع الحركة على حجم القدرة لدى البلدين، فالرؤية لا بد وأن تنسجم مع الفعل، والفعل لا بد وأن يتسق مع القدرة، وإن ظلت هناك مساحة أوسع للأمل فيجب أن تكون فى سياق المعقول وفى إطار الممكن، لا فى سياق المثال، أو فى إطار المستحيل . فماذا يعنى هذا أو يفرض؟.

يعنى أن مصر مطالبة بتوسيع هامش الرؤية لتستعيد صفاءها القديم الذى هجرته، وأن تزيد مساحة الأمل الذى كان لديها وفقدته، ظنا منها أنها أن قوامها قد تقزم فلم يعد يسمح لها بالرؤية أو بالإرتقاء، وأن جسدها قد وهن فلم يعد

يلبى مطالب عقلها. فعلى مصر إذن أن تزيد مساحة الأمل لأن المعقول لسديها أكبر مما تعتقد، والممكن لها أبعد مما تتصور الآن.

ويفرض على إيران أن تنتبه جيدا الى حكمة التاريخ التي تدلنا على اتجاهات معقولة لدورة الأفكار تقول: أن كل فكر مثالي يتعالى على الواقع، يتعرض للانحراف الى نقيضه المتطرف والعنصرى فى لحظة تحويلية ما، وكلما زادت مثاليته زادت حدة تطرفه وهو يسعى للسيطرة على المصير الإنسانى كله وصبه فى قوالب محددة سلفا.

كما تؤكد على أنه: كلما ازداد الفكر تطرفا وتنامت نزعتة الصدامية كان فشله أكثر احتمالا، وتراجعته أكثر عمقا ولعل هذا هو السبب فى أن كمل الأفكار المثالية، والحركات السياسية الراديكالية ظلت دائما على هامش التاريخ. ربما تعالى وقع خطواتها أحيانا، ولكن كقوة معارضة للتاريخ الرسمى الذى تحكمت فى صناعته القوى والأفكار الأكثر اعتدالا وعقلانية واستلهاما لسنن الإجتماع البشرى وإحتراما لتنوعه وتباينه وتناقضه، بل وتسامحا مع ضعفه وعقد نقصه أحيانا، دون محاولة السيطرة الكاملة على مسيرته أو لى عنقه باتجاه حتميات من أى نوع، دينية كانت أو فلسفية أو سياسية.

فعلى مصر إذن أن تخطو الى الأمام ثلاث خطوات، وفى المقابل على إيران أن تخطو الى الخلف خطوة واحدة لتنضبط لدى كليهما مساحة الحلم على القدرة، والرؤية على الفعل، ويكون التلاقى بينهما ممكنا عند تلك النقطة الحرجة على مفرق دورة الأفكار، ومفترق حركة التاريخ، فيكون السير الهادىء الآمن نحو المصير المشترك خروجا من فلك المركز الغربى المهيمن، باتجاه قيادة عالم الإسلام الواسع.